

الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس)
"شركة مساهمة مصرية"

القوائم المالية
عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١
وتقرير مراقب الحسابات
≡ ≡ ≡ ≡ ≡ ≡ ≡ ≡ ≡ ≡

المحتويات

رقم الصفحة

(٢ - ١)

٣

٤

٥

٦

٧

٨

(٣٧ - ٩)

- ١- تقرير مراقب الحسابات.
- ٢- قائمة المركز المالي.
- ٣- قائمة الدخل.
- ٤- قائمة الدخل الشامل.
- ٥- قائمة التغير في حقوق الملكية.
- ٦- قائمة التدفقات النقدية.
- ٧- قائمة توزيع الارباح المقترحة.
- ٨- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة مساهمي/ الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس) (ش.م.م)

تقرير عن القوائم المالية :

راجعنا القوائم المالية المرفقة للشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس) - شركة مساهمة مصرية - والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢٢/١٢/٣١، وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية :

هذه القوائم المالية مسؤولة إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات :

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير منا الإلتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإيضاحات في القوائم المالية، وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم المهني للمراقب، ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدي تقييم المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدي ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذلك سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الرأي :

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه والإيضاحات المتممة لها تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس) في ٢٠٢٢/١٢/٣١، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم.

(٣٧/١)

قائمة المركز المالي في ٢٠٢٢/١٢/٣١

(المبالغ بالجنيه المصري)

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١	رقم الإيضاح	بيان
			<u>الأصول</u>
			<u>الأصول غير المتداولة</u>
٥ ٢٣٨ ٧٤٠	٤ ٥٧١ ٩٣٣	(٣)	الأصول الثابتة (بالصافي)
٢ ٥٣٥ ٥٨٣	١ ٦٢٣ ٣١٦	(٤)	أصل حق انتفاع - أصول مؤجرة تمويلياً - (بالصافي)
٨١ ٤٧٤ ٢٠٢	٨٠ ٩٢٣ ٦٦٠	(٥)	أصول غير متداولة أخرى محتفظ بها بغرض التأجير (بالصافي)
٢ ٣٩١ ٣٩٨ ٩٥٤	٢ ٦٨٧ ٥٤٨ ٦٤٣	(٦)	عملاء تأجير تمويلي - طويلة الاجل (بالصافي)
٢٤٨٠ ٦٤٧ ٤٧٩	٢٧٧٤ ٦٦٧ ٥٥٢		مجموع الأصول غير المتداولة
			<u>الأصول المتداولة</u>
٨٤٩ ٤٢٣ ٩٧٢	١٢١١ ٩٨٤ ٤٧١	(٦)	عملاء تأجير تمويلي - قصيرة الاجل (بالصافي)
١٦ ٨٢٧ ٧٨٤	٢٢ ٢٧٢ ٣٩٥	(٧)	المدينون والأرصدة المدينة الأخرى (بالصافي)
٨٢ ١٢٧ ٥٢٦	٥١ ٩٢٥ ٧٠٩	(٨)	النقدية بالبنوك وما في حكمها (بالصافي)
٩٤٨ ٣٧٩ ٢٨٢	١ ٢٨٦ ١٨٢ ٥٧٥		مجموع الأصول المتداولة
٣ ٤٢٩ ٠٢٦ ٧٦١	٤ ٠٦٠ ٨٥٠ ١٢٧		إجمالي الأصول
			<u>حقوق الملكية والإلتزامات</u>
			<u>حقوق الملكية</u>
٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	(٩)	رأس المال المصدر والمدفوع
٢٤٨ ١٩٢ ٩١١	٢٥٢ ٣٢٣ ٣٢٩	(١٠)	الإحتياطيات
١٧٠ ٩٩٤ ٣٢٤	١٨٣ ٣٧٨ ١٩٨	(١١)	الأرباح المرحلة
٨٢ ١٩٥ ٥٨٦	٩٠ ٢١٢ ٩٥٦		صافي ارباح العام - بعد الضرائب
٧٠١ ٣٨٢ ٨٢١	٧٢٥ ٩١٤ ٤٨٣		مجموع حقوق الملكية
			<u>الإلتزامات غير المتداولة</u>
١ ٩٢٤ ٨٠٨ ٣٦٠	٢ ١٤٢ ٩٣٨ ٢٢٨	(٢/١٢)	قروض ومرابحات طويلة الاجل
١ ٨١٩ ٨٩٩	١ ٢٥١ ٨٨٠	(١/١٣)	داننو تأجير تمويلي - طويلة الاجل
١ ٩٢٦ ٦٢٨ ٢٥٩	٢ ١٤٤ ١٩٠ ١٠٨		مجموع الإلتزامات غير المتداولة
			<u>الإلتزامات المتداولة</u>
٩ ٠٠٠ ٠٠٠	٩ ٠٠٠ ٠٠٠	(١٤)	مخصصات
٦٧٨ ٩٤٩ ٦٠٧	١٠٣٦ ٧٦٢ ٩٠٦	(٣/١٢)	القروض والمرابحات قصيرة الاجل - الجزء المستحق خلال عام
٨٣ ٦٠٤ ٥٠٠	١١٦ ٩٨٢ ٦٧٥	(١٥)	الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى
٩٧٤ ٧٣٥	٥٧٩ ٤٥٤	(٢/١٣)	داننو تأجير تمويلي - قصيرة الاجل
٢٨ ٤٨٦ ٨٣٩	٢٧ ٤٢٠ ٥٠١	(١٦)	ضريبة الدخل الجارية
٨٠١ ٠١٥ ٦٨١	١١٩٠ ٧٤٥ ٥٣٦		مجموع الإلتزامات المتداولة
٣ ٤٢٩ ٠٢٦ ٧٦١	٤ ٠٦٠ ٨٥٠ ١٢٧		إجمالي حقوق الملكية والإلتزامات

- تقرير مراقب الحسابات مرفق.

- الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى (٢٦) متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

أ/ محمد محسن محمد محبوب

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

أ/ يحيى عز الدين محمد نور

قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر)
عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١

(المبالغ بالجنيه المصري)

بيان	رقم الإيضاح	عام ٢٠٢٢	عام ٢٠٢١
إيرادات النشاط		٤٩٤ ٠٠٢ ١٨٦	٣٨٦ ٢٢٢ ٥٣٦
<u>يخصم :-</u>			
تكاليف النشاط (فوائد تمويلية)		(٣٤٢ ٦٨٨ ٧٧٧)	(٢٤١ ١١٧ ١٤٦)
مجمّل الربح		١٥١ ٣١٣ ٤٠٩	١٤٥ ١٠٥ ٣٩٠
<u>يخصم :-</u>			
مصروفات عمومية وإدارية	(١٧)	٥٧ ٠٨٤ ٦٦٥	٥٢ ٨٢٥ ٤٨٢
إهلاك الأصول الثابتة	(٣)	٨٢١ ٤٨٣	٨٣٢ ٢٧٠
استهلاك حق الانتفاع - لأصول مؤجرة تمويلاً	(٤)	٩١٢ ٢٦٧	٩٥٥ ٠١٧
خسائر اضمحلال أصول غير متداولة أخرى محتفظ بها بغرض التأجير	(٥)	١ ٤٣٥ ٩١٢	٩ ٥٤٣ ٠٠٨
فائدة حق الانتفاع - لأصول مؤجرة تمويلاً	(١٢)	٣١٣ ٦٨٢	٣٨١ ٣٧٤
مخصصات مكونة خلال العام - بخلاف مخصصات الإهلاك والاضمحلال	(١٤)	٦٠ ٣٣٧ ٩٢٠	٨ ٧٤٦
خسائر فروق عملة			٣٤٩ ٧٢٨
صافي ربح النشاط		(١٢٠ ٩٠٥ ٩٢٩)	(٦٤ ٨٩٦ ٦٢٥)
<u>يضاف (يخصم) :-</u>			
مخصصات أنتفى الغرض منها			٨٠ ٢٠٨ ٧٦٥
فوائد دائنة			٢٣ ٥٠٤ ٢١٥
أرباح رأسمالية	(١٤)	٨٥ ٨٠٤	٤٨١٩ ٠٢٩
أرباح بيع أصول محتفظ بها بغرض التأجير		(١٠ ٩٩٢)	١ ٠٨٦ ٢٥٠
أرباح فروق تقييم العملة		١٩ ٦١٠	١ ٠٦٤ ١٦٦
		١٠٣ ٧٤٨ ١٦١	-
صافي ربح العام - قبل الضرائب		١٠٦ ٥٨١ ٠٥٢	٣٠ ٤٧٣ ٦٦٠
<u>يخصم :-</u>			
ضريبة الدخل			١١٠ ٦٨٢ ٤٢٥
الضريبة المؤجلة			
صافي ربح العام - بعد الضرائب			
نصيب السهم الأساسي من صافي ربح العام - بعد الضرائب (جنيه مصرى / للسهم)			
		١٣٦ ٩٨٨ ٥٣٢	٢٨ ٤٨٦ ٨٣٩
	(١٦)	(٢٧ ٤٢٠ ٥٠١)	(٢٨ ٤٨٦ ٨٣٩)
	(٣/١٥)	(١٩ ٣٥٥ ٠٧٥)	-
		٩٠ ٢١٢ ٩٥٦	٨٢ ١٩٥ ٥٨٦
	(١٨)	٣,٧٣	٣,٣٣

- الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى (٢٦) متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
/ محمد محسن محمد محجوب

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

/ يحيى عز الدين محمد نور



قائمة الدخل الشامل

عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١

(المبالغ بالجنيه المصري)		
عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٢	بيان
٨٢ ١٩٥ ٥٨٦	٩٠ ٢١٢ ٩٥٦	صافى ربح العام - بعد الضرائب
-	-	بنود الدخل الشامل الآخر
-	-	مجموع بنود الدخل الشامل الآخر
٨٢ ١٩٥ ٥٨٦	٩٠ ٢١٢ ٩٥٦	إجمالي الدخل الشامل للعام

- الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى (٢٦) متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
/ محمد محسن محمد محجوب

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
/ يحيى عز الدين محمد نور

- - -

قائمة التغير في حقوق الملكية
عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٧/٣١

(المبالغ بالجنينة المصري)											
الإجمالي	أرباح العام	الأرباح المرحلة	احتياطي مخاطر اثار تطبيق معيار ٤٧	الاحتياطي الرأسمالي	الإحتياطي العام	الإحتياطي التقوئي	الإحتياطي القانوني	رأس المال			
٧١١ ١٨٥ ١٠٠	٧٤ ٣٢٧ ٨٨٥	١٩٢ ٥٨٢ ٥٠١	-	٤٩٨ ٦٨٦	١٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٧٣ ٨٦٦ ٠٢٨	٣ ٧١١ ٨٩٤	٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٢١ - عام	٢٠٢١/١٧/٣١	٢٠٢١/١٧/٣١
-	(٣ ٧١١ ٨٩٤)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(٢٩ ٢٦٣ ٨٥٧)	(٢٩ ٣٨٠ ١٦٠)	-	٢٩ ٣٨٠ ١٦٠	-	-	-	-	-	-	-	-
(١٢ ٧٢٤ ٠٠٨)	(٤١ ١٤٥ ٨٣١)	(٢١ ٥٨٨ ١٧٧)	(٢٩ ٢٦٣ ٨٥٧)	-	-	-	-	-	-	-	-
٨٢ ١٩٥ ٥٨٦	٨٢ ١٩٥ ٥٨٦	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٧٠١ ٣٨٢ ٨٢١	٨٢ ١٩٥ ٥٨٦	١٧٠ ٩٩٤ ٣٢٤	١١٦ ٣٠٣	٤٩٨ ٦٨٦	١٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٧٧ ٥٧٧ ٩٢٢	٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٢١ - عام	٢٠٢١/١٧/٣١	٢٠٢١/١٧/٣١	
-	(٤ ١٣٠ ٤١٨)	١٧٠ ٩٩٤ ٣٢٤	١١٦ ٣٠٣	٤٩٨ ٦٨٦	١٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٧٧ ٥٧٧ ٩٢٢	٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٢١ - عام	٢٠٢١/١٧/٣١	٢٠٢١/١٧/٣١	
٧٠١ ٣٨٢ ٨٢١	٨٢ ١٩٥ ٥٨٦	١٧٠ ٩٩٤ ٣٢٤	١١٦ ٣٠٣	٤٩٨ ٦٨٦	١٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٧٧ ٥٧٧ ٩٢٢	٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٢١ - عام	٢٠٢١/١٧/٣١	٢٠٢١/١٧/٣١	
-	(٤ ١٣٠ ٤١٨)	-	-	٢١ ٧٢٥	-	٤ ١٠٨ ٦٩٣	-	-	-	-	-
(٦٥ ٦٨١ ٢٩٤)	(١٢ ٣٨٣ ٨٧٤)	١٢ ٣٨٣ ٨٧٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٩٠ ٢١٢ ٩٥٦	٩٠ ٢١٢ ٩٥٦	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٧٢٥ ٩١٤ ٤٨٣	٩٠ ٢١٢ ٩٥٦	١٨٣ ٣٧٨ ١٩٨	١١٦ ٣٠٣	٥٢٠ ٤١١	١٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٨١ ٦٨٦ ٦١٥	٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٢١ - عام	٢٠٢١/١٧/٣١	٢٠٢١/١٧/٣١	

- الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى (٢٦) متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
/ محمد محسن محمد محبوب

المصنوع المكنب والرئيس التنفيذي
/ يحيى عز الدين محمد نور

٢٠٢١/١٧/٣١

قائمة التدفقات النقدية

عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١

(المبالغ بالجنيه المصرى)	عام ٢٠٢٢	عام ٢٠٢١	بيان
	١٢٦ ٩٨٨ ٥٢٢	١١٠ ٦٨٢ ٤٢٥	أولاً: التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :-
			صافى ربح العام - قبل الضرائب
			تعديلات لتسوية صافى الربح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
			- إهلاك الأصول الثابتة
			- استهلاك أصل حق الانتفاع - لأصول مزجرة تمويلياً
			- مخصصات بخلاف الإهلاك - مكونة خلال العام
			- مخصصات بخلاف الإهلاك - المستخدم خلال العام
			- مخصصات - انتفى الغرض منها
			- إضمحلال أصول غير متداولة أخرى محتفظ بها بغرض التأجير
			- فوائد تمويلية
			- خسائر (أرباح) رأسمالية
			- أرباح بيع أصول محتفظ بها بغرض التأجير
			- فوائد تمويلية (حق الانتفاع) - لأصول مزجرة تمويلياً
			أرباح التشغيل قبل التغيرات فى بنود رأس المال العامل
			التغيرات فى بنود رأس المال العامل
			- (الزيادة) النقص فى العملاء
			- (الزيادة) النقص فى المدينين والأرصدة المدينة الأخرى
			- الزيادة فى الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى
			- ضريبة الدخل المدفوعة
			صافى التغير فى بنود رأس المال العامل
			صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) الناتجة من أنشطة التشغيل
			ثانياً: التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار :-
			- المدفوعات لشراء إضافات الأصول الثابتة
			- المقبوضات من بيع الأصول الثابتة
			- المقبوضات من بيع أصول غير متداولة محتفظ بها بغرض التأجير
			صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الإستثمار
			ثالثاً: التدفقات النقدية من أنشطة التمويل :-
			- المقبوضات (المدفوعات) لسداد قروض ومرابحات طويلة الأجل
			- المدفوعات لدائنى تأجير تمويلي (طويلة وقصيرة الأجل)
			- التوزيعات النقدية المسددة
			صافى التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة فى) أنشطة التمويل
			صافى التدفقات النقدية خلال العام
			رصيد النقدية وما فى حكمها فى بداية العام
			مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة فى ارصدة البنوك حسابات جارية وودائع لاجل
			رصيد النقدية وما فى حكمها فى نهاية العام

- الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى (٢٦) متممة للقران المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

/ محمد محسن محمد محبوب

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

/ يحيى عز الدين محمد نور

قائمة توزيع الأرباح المقترحة
عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١

(المبالغ بالجنيه المصري)		بيان
عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٢	
٨٢ ١٩٥ ٥٨٦	٩٠ ٢١٢ ٩٥٦	صافي ربح العام - بعد الضرائب
(٢١ ٧٢٥)	-	<u>يخصم :</u>
٨٢ ١٧٣ ٨٦١	٩٠ ٢١٢ ٩٥٦	احتياطي ارباح رأسمالية ناتجة عن بيع أصول
١٧٠ ٩٩٤ ٣٢٤	١٨٣ ٣٧٨ ١٩٨	<u>يضاف :</u>
٢٥٣ ١٦٨ ١٨٥	٢٧٣ ٥٩١ ١٥٤	الارباح المرحلة من سنوات سابقة
٤ ١٠٨ ٦٩٣	٤ ٥١٠ ٦٤٨	الربح القابل للتوزيع
٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	-	<u>يتم توزيعه كالتالي:-</u>
٥ ٨٢٠ ٤٣١	٦ ٦٦٨ ١٠١	إحتياطي قانوني (٥%)
٩ ٨٦٠ ٨٦٣	٩ ٠٢١ ٢٩٦	توزيعات المساهمين
(٦٩ ٧٨٩ ٩٨٧)	(٢٠ ٢٠٠ ٠٤٤)	مكافأة اعضاء مجلس الإدارة
١٨٣ ٣٧٨ ١٩٨	٢٥٣ ٣٩١ ١١٠	توزيعات العاملين
		جملة الارباح الموزعة
		الباقي يرحل للعام القادم

رئيس مجلس الإدارة
/ محمد محسن محمد محجوب

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
/ يحيى عز الدين محمد نور

١ - نبذة عن الشركة :-

- ١/١ - اسم الشركة : الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس).
 شركة مساهمة مصرية.
 ٢/١ - الكيان القانوني : تأسست الشركة في ٢٦ فبراير ١٩٩٧ وفقاً لأحكام قانون الاستثمار رقم (٢٣٠) لسنة ١٩٨٩ ولائحته التنفيذية والذي حل محله القانون رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧، وكذلك وفقاً لأحكام القانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية بغرض العمل في مجال التأجير التمويلي وفقاً للمادة الثانية من القانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٥، والذي حل محله القانون رقم (١٧٦) لسنة ٢٠١٨.
 ٤/١ - غرض الشركة : العمل في نشاط التأجير التمويلي والخدمات المرتبطة به وفقاً لأحكام القانون رقم (١٧٦) لسنة ٢٠١٨.
 ويجوز للشركة مزاولة أنشطة مالية غير مصرفية بعد الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة من الهيئة العامة للرقابة المالية، كما يجوز للشركة أن تساهم أو تشارك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو في الخارج، كما يجوز لها أن تندمج فيها أو تشتريها أو تلحقها بها طبقاً لأحكام القانون.
 ٥/١ - مدة الشركة : المدة المحددة للشركة خمسة وعشرون سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة في السجل التجاري في ١٩٩٧/٣/٣٠ وحتى ٢٠٢٢/٣/٢٩، وتم تجديد مدة الشركة لمدة خمسة وعشرون سنة تبدأ من ٢٠٢٢/٣/٢٩ وتنتهي في ٢٠٤٧/٣/٢٨.
 ٦/١ - مقر الشركة : ٩ شارع عبد المنعم رياض - المهندسين - الجيزة.
 ٧/١ - سجل تجاري : رقم ١١٢٤٦٩ - الاستثمار - القاهرة.
 ٨/١ - السنة المالية : تبدأ السنة المالية في أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام.

٢ - السياسات المحاسبية :-

- ١/٢ - أسس إعداد القوائم المالية :-
 أعدت القوائم المالية وفقاً لمتطلبات كل من معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ والواجبة التطبيق اعتباراً من ٢٠١٦/١/١، والتعديلات التي تمت عليها بالقرار الصادر من وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩، وكذلك طبقاً للنظم والقوانين واللوائح المصرية السارية ذات العلاقة بالنشاط، حيث تم إعداد القوائم المالية بناء على التعليمات الصادرة في القانون رقم (١٧٦) بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠١٨ بشأن تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم، والتي نصت على إلغاء العمل بالقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٥ الخاص بالتأجير التمويلي.
 ٢/٢ - معايير المحاسبة المصرية ذات الصلة المعدلة :-
 ١/٢/٢ - تم إصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير" بناء على قرار وزارة الاستثمار والتعاون الدولي رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٧ أبريل لسنة ٢٠١٩، لتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية، والذي تم بموجبه إلغاء معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي" وإستبداله بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير".
 ٢/٢/٢ - ويشير الملحق (ج) من هذا المعيار إلي بدء تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد يناير ٢٠٢٠.
 ٣/٢/٢ - قامت الشركة بالبدء في تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) اعتباراً من السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

٣/٢ - أهم التغييرات في السياسات المحاسبية:-

معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) " الأدوات المالية " :

١/٣/٢ - حدد المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٧) " الأدوات المالية " متطلبات تحقق وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية وبعض عقود شراء أو بيع البنود غير المالية باستثناء الحقوق والالتزامات التي تترتب بموجب عقود الأيجار، والتي ينطبق عليها المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٩) " عقود الأيجار ".

ومع ذلك، فإن ذمم الأيجار المدينة المعترف بها من قبل المؤجر تخضع لمتطلبات إلغاء الاعتراف وانخفاض القيمة - طبقاً لهذا المعيار، والذي حل محل المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس"

٢/٣/٢ - الاعتراف الأولي

تعترف الشركة مبدئياً بالأصول المالية والالتزامات المالية عندما تصبح طرفاً في الأحكام التعاقدية للأدوات المالية.

٣/٣/٢ - تصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية

يعتمد تصنيف الأصول المالية بموجب المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٧) " الأدوات المالية " بشكل عام على نموذج الأعمال الذي يتم فيه إدارة الأصل المالي وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية الخاصة به.

هذا وقد غي المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٧) " الأدوات المالية " فئات التصنيف للأصول المالية التي وردت في المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس"

ومع ذلك فإن المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٧) " الأدوات المالية " احتفظ إلي حد كبير بالمتطلبات التي كانت قائمة في المعيار المحاسبي رقم (٢٦) " الأدوات المالية - الاعتراف والقياس" لتصنيف وقياس الالتزامات المالية.

ويحتوي المعيار المحاسبي رقم (٤٧) " الأدوات المالية " على ثلاث فئات رئيسية لتصنيف الأصول المالية :

● الفئة الأولى : أصول مالية تقاس بالتكلفة المستهلكة :

- وهي المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل في أصل مبلغ الإستثمار والعوائد، مع مراعاة أنه لا يجب أن يكون هدف نموذج الأعمال عند الإقتناء هو التخلص من هذه الأدوات الا في الحدود التي يسمح بها المعيار.

- هذا ولا تخضع هذه الفئة من التصنيف لمتطلبات قياس القيمة العادلة، بل تخضع لمتطلبات قياس خسائر الإنتمان المتوقعة.

- ويسجل العائد المحقق على هذه الأدوات في قائمة الأرباح والخسائر.

● الفئة الثانية : أصول مالية تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر :

- وهي الأصول التي يكون هدف نموذج الأعمال الخاص بها تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.

- ويتم قياس هذه الأدوات بالقيمة العادلة، وتسجل التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الآخر.

- ويسجل العائد على هذه الأدوات في قائمة الأرباح والخسائر.

- وفي حالة إنخفاض القيمة العادلة لأحد أدوات الدين عن تكلفتها، فتخضع هذه الأداة إلى حساب الخسائر الإنتمانية المتوقعة، حيث تسجل الخسائر الإنتمانية المتوقعة في قائمة

الأرباح والخسائر، وباقي التغييرات تسجل في قائمة الدخل الشامل الآخر.

- وعند التخلص من هذه الأصول أو إلغاء الاعتراف بها، يتم ترحيل الرصيد المتراكم الخاص بفروق التغير في القيمة العادلة المسجل في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الأرباح والخسائر إذا كانت أدوات دين، أما في حالة أدوات حقوق الملكية فيتم تحويل فروق التغير في القيمة العادلة إلى الأرباح المحتجزة مباشرة ضمن حقوق المساهمين.

● الفئة الثالثة : أصول مالية تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر :

- وهي التي لا تدرج ضمن التصنيفين السابقين.
- وتسجل التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة لهذه المجموعة في قائمة الأرباح والخسائر.
- ويسجل العائد المستحق على هذه الأدوات في قائمة الأرباح والخسائر، ولا تخضع هذه الأصول إلى قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- ويجب على المنشأة عند الإعراف الأولى أن تقيس الأصل المالي بقيمته العادلة، في أي حالة من حالات التصنيف، بالإضافة إلى تكاليف المعاملة، إلا في حالة التصنيف كأصول بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

٤/٣/٢ - إضمحلال قيمة الأصول

- إستبدال المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" نموذج "الخسائر المتكبدة" الذي كان قد ورد في المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس" بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (Expected Credit Loss (ECL).
- ينطبق نموذج إضمحلال القيمة الجديد على الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والعملاء.
- بالنسبة لمديونيات العملاء التي انخفضت قيمتها، يتم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على أنها الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي طبقاً للعقد المبرم وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) " عقود الإيجار"
- الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح لخسائر الائتمان، ويتم قياسها أخذاً في الاعتبار التدفقات النقدية المتوقعة استلامها، واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر (أي حجم الخسارة إذا كان هناك تعثر)، ويستند هذا التقييم إلى بيانات التأخير التاريخية المعدلة بواسطة عوامل محددة للعملاء والمعلومات المستقبلية التي تشمل عوامل الاقتصاد الكلي.

- وتحدد الشركة القيم المعرضة للخسائر الائتمانية المتوقعة بناء على عدد أيام التأخير والتي يتم تحديدها للتنبؤ بمقدار مخاطر الخسارة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) " الأدوات المالية".

- ينتج عن محددات الخسائر الائتمانية المتوقعة (إحتمالية التعثر - القيمة المعرضة للخسائر الائتمانية المتوقعة - معدل الخسارة عند التعثر) ثلاثة سيناريوهات:-
حيث يتم حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المرجحة على ثلاثة مستويات (الاساسي - الأفضل - الأسوء) لجميع المراحل الثلاثة (١٢ شهراً وخسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر).

- ويتم شطب مديونية العملاء (أما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك توقع معقول لاسترداد الأصل المالي بأكمله، أو جزء منه، وذلك عندما تقرر الشركة أن المستأجر ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب.

- ويتم إجراء هذا التقييم على مستوى فردي لكل عميل.
- ويتم تضمين عمليات استرداد المبالغ التي تم شطبها سابقاً ضمن "خسائر اضمحلال قيمة الأدوات المالية" في قائمة الأرباح والخسائر والدخل الشامل الأخر.
- ويمكن ان تظل الأصول المالية التي تم شطبها خاضعة للإجراءات القانونية تطبيقاً لإجراءات الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة.

٥/٣/٢ - إلغاء الإعراف

.. الأصول المالية

تقوم الشركة بإلغاء الإعراف بالأصل المالي عندما :

- تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من هذا الأصل المالي.
- أو عندما تقوم الشركة بتحويل حقوق إستلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يتم فيها تحويل جميع مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي بشكل كبير أو التي لا تقوم فيها الشركة بتحويل أو الإحتفاظ بشكل جوهري بجميع مخاطر ومزايا الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي.

الإلتزامات المالية

- تلغى الشركة الإعتراف بالإلتزام مالى عندما يتم إعفائها من إلتزاماتها التعاقدية أو إلغائها أو عند إنتهاء صلاحيتها.
- وتقوم الشركة ايضاً بإلغاء الإعتراف بالإلتزام مالى عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للإلتزام المعدل مختلفة بشكل جوهري، وفي هذه الحالة يتم الإعتراف بالإلتزام المالى الجديد بناء على الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.
- وعند إستبعاد الإلتزام المالى يتم الإعتراف بالفرق بين المبلغ المسجل والمبلغ المدفوع (بما فى ذلك أى أصول غير نقدية محولة أو إلتزامات متحتمة) فى الربح أو الخسارة.

٤/٢ - إثبات العمليات بالدفاتر :-

- ١/٤/٢ - عملة التعامل والعرض :- يتم إثبات جميع العمليات بالجنيه المصرى، والذي يمثل عملة التعامل للشركة والعملة المستخدمة في عرض قوائمها المالية .
- ٢/٤/٢ - الاعتراف الأولي بالمعاملات : فى تاريخ المعاملة يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى عملة القيد وهى الجنيه المصرى وفقاً لسعر الصرف السائد وقت المعاملة.
- ٣/٤/٢ - الإعتراف بفروق العملة خلال الفترة: تقوم الشركة بإدراج فروق العملة الناتجة عن المعاملات خلال الفترة المالية بقائمة الدخل فى الفترة المالية التى تنشأ وتتحقق فيها هذه الفروق، استناداً إلى ما ورد فى الفقرة رقم (٢٨) من المعيار المحاسبى المصرى رقم (١٣) المعدل - أثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية، والتى قررت إعتراف المنشأة بفروق العملة الناتجة عن تسوية البنود ذات الطبيعة النقدية باستخدام أسعار صرف تختلف عن تلك التى استخدمت فى ترجمتها عند الإعتراف الأولى فى نفس الفترة، أو فى قوائم مالية سابقة، وذلك ضمن قائمة الدخل المعدة عن الفترة التى تنشأ فيها هذه الفروق.

- ٤/٤/٢ - الإعتراف بفروق العملة فى نهاية كل فترة مالية: فى نهاية كل فترة مالية يتم إعادة تقييم البنود ذات الطبيعة النقدية - والمحددة فى الفقرة رقم (٨) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) المعدل : أثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية - كالنقدية المحتفظ بها والأصول التى سوف تحصل والإلتزامات التى سوف تدفع بعملات أجنبية تختلف عن عملة القيد فى الدفاتر باستخدام سعر الإقفال وهو سعر الصرف السائد فى تاريخ نهاية الفترة، حسبما تتطلب الفقرة (٢٣ - أ) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) المعدل المشار إليه، ويتم الإعتراف بصافى هذه الفروق ضمن قائمة الدخل.

- ٥/٤/٢ - أدرجت الشركة بقائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ أرباح فروق تقييم العملة ناتجة عن المعاملات خلال الفترة وعن إعادة التقييم فى تاريخ إعداد القوائم المالية بقيمة قدرها ١٠٣٧٤٨١٦١ جنيهاً مصرياً.

٥/٢ - الأصول الثابتة :-

- ١/٥/٢ - الإعتراف والقياس الأولي : يتم إثبات الأصول الثابتة بالدفاتر بالتكلفة التاريخية ، وهذه التكلفة التاريخية تشمل علي كافة التكاليف والنقبات المرتبطة بإنشاء أو بإقتناء الأصول حتى وصولها إلي المرحلة التى تجعلها قابلة للعمل وللإستخدام فى مزاولة النشاط، وتشمل هذه التكاليف تكلفة الخامات والعمالة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التى تستلزمها تلك الأصول لتصل إلى حالتها التشغيلية، وفى موقعها المحدد للغرض الذى أقتنيت من أجله، كما تشمل تكلفة تسوية الموقع الذى توجد به تلك الأصول، وتكلفة فوائد القروض المرسمة.
- هذا وإذا كانت المكونات الجوهرية لبند من بنود الأصول الثابتة لها اعمار إنتاجية مختلفة، فإنه يتم المحاسبة عنها كبنود مستقلة (مكونات رئيسية) ضمن تلك الأصول الثابتة.
- ٢/٥/٢ - التكاليف اللاحقة علي الإقتناء: تتضمن التكلفة الدفترية للأصول الثابتة تكلفة إحلال جزء أو مكون من مكونات تلك الأصول عندما يكون من المتوقع الحصول علي منافع إقتصادية مستقبلية كنتيجة لإنفاق تلك التكلفة وكذلك عندما يمكن قياس التكلفة بدرجة عالية من الدقة.
- هذا ويتم الإعتراف بالتكاليف الأخرى اللاحقة علي الإقتناء بقائمة الدخل كمصروفات عند تكبدها.

٣/٥/٢- إستبعاد الأصول الثابتة: يتم إستبعاد الأصول الثابتة عند التخلص منها او عند عدم توقع الحصول علي أي منافع إقتصادية مستقبلية من إستخدامها أو بيعها في المستقبل.
ويتم الإعتراف بأي أرباح أو خسائر تنشأ عند إستبعاد الأصل في قائمة الدخل في الفترة التي يتم فيها إستبعاد الأصل.

٤/٥/٢- العرض في الميزانية : يظهر رصيد الأصول الثابتة في الميزانية بعد خصم مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الإضمحلال، ويتم إستبعاد تكلفة الأصول ومجمع الإهلاك ومجمع خسائر الإضمحلال عند بيع الأصول الثابتة أو التخلص منها، ويتم إثبات أية أرباح أو خسائر نتيجة ذلك في قائمة الدخل.

٦/٢- الإهلاك :-

١/٦/٢- القيمة القابلة للإهلاك:- يتم تحديد القيمة القابلة للإهلاك في ضوء تكلفة الأصل الثابت بعد إستبعاد القيمة التخريدية له في نهاية عمره الإنتاجي المقدر.

٢/٦/٢- طريقة ومعدلات حساب الإهلاك:- يتم حساب الإهلاك ، لتحصيله علي قائمة الدخل - بطريقة القسط الثابت لكافة الأصول الثابتة المستخدمة في نشاط الشركة - فيما عدا الأراضي فلا يتم اهلاكها - وذلك وفقاً للمعدلات المتعارف عليها المحددة في ضوء الأعمار الإنتاجية المقدره لكل نوع منها، وهي علي النحو التالي:

المعدل السنوي للإهلاك	العمر الإنتاجي المقدر بالعام	بيان
٥%	٢٠	- المباني والإنشاءات
٢٠%	٥	- السيارات ووسائل النقل والانتقال
١٠%	١٠	- الأثاث والتجهيزات
٣٣,٣%	٣	- أجهزة كمبيوتر وحاسب آلي وألات تصوير
١٢%	٨,٣	- أجهزة تكييف

٣/٦/٢- تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية للأصول في نهاية كل سنة مالية ، ويمكن تعديلها إذا ما استلزم الأمر ذلك نتيجة حدوث تغيير جوهري في أسلوب الحصول علي المنافع الإقتصادية من تلك الأصول.

٧/٢- الإنخفاض في قيمة الأصول :-

١/٧/٢- يتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول المملوكة للشركة في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشرات تدل على حدوث انخفاض في قيمتها ، وفي حالة وجود تلك المؤشرات ، يتم إعداد الدراسات اللازمة لتحديد القيمة الاستردادية المتوقعة لها.

٢/٧/٢- هذا ويتم إثبات خسائر الانخفاض في قيمة الأصول في حالة زيادة القيمة الدفترية للأصول عن القيمة الاستردادية ، ويتم إدراج خسائر الانخفاض في قيمة الأصول بقائمة الدخل.

٣/٧/٢- وفي حالة ارتفاع القيمة الاستردادية لقيمة الأصول يتم رد خسائر الانخفاض في قيمة الأصول، وذلك فقط في حدود عدم زيادة قيمتها الدفترية ، والتي تم تحديدها بعد خصم الإهلاك والاستهلاك، ودون خصم الانخفاض في قيمة الأصول.

٤/٧/٢- أدرجت الشركة بقائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١، خسائر إضمحلال في قيمة أصول غير متداولة أخرى محتفظ بها بغرض التأجير بمبلغ ١٤٣٥٩١٢ جنيه مصرى، بالمقارنة بمبلغ ٩٥٤٣٠٠٨ جنيه مصرى، كانت قد ادرجت في قائمة الدخل المعدة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١.

٨/٢- أصول "حق الإنتفاع" :-

١/٨/٢- الإعتراف والقياس الأولي :

يتم إثبات أصل "حق الإنتفاع" بالتكلفة، وتتكون التكلفة من :

- أ- مبلغ القياس الأولي لإلتزام عقد التأجير.
- ب- أي دفعات عقد تأجير تمت في أو قبل تاريخ عقد التأجير ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة.
- ج- أي تكاليف مباشرة أولية متكبدة بواسطة المستأجر.
- د- تقدير للتكاليف التي سيتكبدها المستأجر في تفكيك وإزالة الأصل محل العقد، وإعادة الموقع الذي يوجد فيه إلي الحالة الأصلية أو إعادة الأصل نفسه إلي الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط إعادة التأجير.

٢/٨/٢- القياس اللاحق لأصل "حق الإنتفاع" :

- يتم القياس اللاحق لأصل "حق الإنتفاع" بالتكلفة، مطروحاً منها :
- أ- أي مجمع إهلاك واي مجمع خسائر إضمحلال في القيمة خلال الفترة.
 - ب- ومعدلة بأي تغير في إلتزام عقد التأجير.

٣/٨/٢- الإستهلاك :

- أ) يتم إستهلاك أصل "حق الإنتفاع" من تاريخ بداية عقد التأجير إلي نهاية العمر الإنتاجي لأصل "حق الإنتفاع" أو نهاية مدة عقد التأجير أيهما أقرب.
- ب) وفي حالة ما إذا كان المستأجر سيمارس خيار الشراء فيتم إستهلاك أصل "حق الإنتفاع" من بداية عقد التأجير وحتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل.

الأصل	مدة الإستهلاك
سيارات	٥ سنوات

٩/٢- الأصول غير المتداولة الأخرى المحتفظ بها بغرض التأجير :-

١/٩/٢- تتضمن الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض التأجير ما يلي :

- مبانى وإنشاءات أى أصول عقارية.

- آلات ومعدات.

- وسائل نقل وانتقالات.

٢/٩/٢- نظراً لان الآلات والمعدات وكذلك وسائل النقل والإنتقال والمبوبة على أنها أصول غير

متداولة محتفظ بها بغرض التأجير، ولا تعد من الأصول الثابتة التي يتناولها المعيار رقم

(١٠) - فقرة (٦)، والتي حددت الأصول الثابتة بالبنود الملموسة التي تحتفظ بها المنشأة

لاستخدامها في إنتاج أو توريد السلع أو الخدمات أو في أغراضها الإدارية، لذلك لا يتم

حساب إهلاك لها.

٣/٩/٢- فى حالة المباني والإنشاءات ولكونها لا تدخل ضمن الاستثمارات العقارية التي يتعين

معالجتها طبقاً لما تحدد بالمعيار رقم (٣٤) - فقرة (٩) - بند (هـ)، والتي ورد بشأنها " لا

تعتبر استثمارات عقارية، ومن ثم تقع خارج نطاق المعيار رقم (٣٤) : العقارات التي يتم

تأجيرها للغير إيجاراً تمويلياً"، لذلك أيضاً لا يتم حساب إهلاك لها.

٤/٩/٢- ولكن يتم تقييم هذه الأصول غير المتداولة والمحتفظ بها بغرض التأجير بصفة دورية

بأنواعها الثلاثة، بالقيمة العادلة وتحمل الخسائر الناتجة عن إعادة التقييم (أى خسائر

الانخفاض فى القيمة الخاصة بها) بقائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر).

٥/٩/٢- بالنسبة للأصول المستردة من العملاء نتيجة لعدم تكملة عقود التأجير، والمتوقعة عن

التشغيل والإستخدام، يتم حساب الإهلاك لها بنصف معدل الإهلاك السنوى لتلك الأصول،

ويتم إدراجها بقائمة المركز المالى كأصول ثابتة بغرض التأجير، ويتم تقييمها بصفة دورية

وتحمل خسائر التقييم بقائمة الدخل (قائمة الأرباح أو الخسائر).

١٠/٢- الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع :-

١/١٠/٢- يتم تبويب الأصول غير المتداولة أو المجموعة الجارية التخلص منها كأصول محتفظ

بها لغرض البيع إذا كان من المتوقع أن يتم إسترداد قيمتها الدفترية - بشكل أساسي - من

صفقة بيع وليس الإستمرار فى إستخدامها.

٢/١٠/٢- ويتم إثبات الأصل غير المتداول أو المجموعة الجارية التخلص منها والمبوبة كأصول

محتفظ بها لغرض البيع علي أساس القيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف

البيع أيهما أقل.

١١/٢- الاستثمارات المالية في شركات شقيقة :-

١/١١/٢- يتم إثبات الاستثمارات المالية في شركات شقيقة بالتكلفة، متضمنة تكلفة الإقتناء.
٢/١١/٢- وفي تاريخ إعداد القوائم المالية تقوم الشركة بتقييم هذه الاستثمارات، وفي حالة وجود انخفاض غير مؤقت في قيمتها، نتيجة انخفاض أو إضمحلال القيمة القابلة للإسترداد من الاستثمار عن قيمته الدفترية، يتم تخفيض قيمتها الدفترية بقيمة هذا الانخفاض أو خسائر الإضمحلال، وتحمله على قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر)، وذلك لكل استثمار على حدة.

١٢/٢- الاستثمارات المالية المتاحة للبيع :-

١/١٢/٢- عند الإعراف الأولى يتم إثبات الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بقيمتها العادلة بالإضافة إلي تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة بإقتناء أو إصدار الأصل المالي.
٢/١٢/٢- بعد الإعراف الأولى يتم قياسها بالقيمة العادلة، ويتم الإعراف بالتغيرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الإضمحلال وأثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الآخر، وتجمع في إحتياطي خاص بالقيمة العادلة (باستثناء الإستثمارات التي ليس لها سعر سوق مسجل بالبورصة في سوق نشط فيتم قياسها بالتكلفة مخصوصاً منها خسائر الإضمحلال).
٣/١٢/٢- وعند إستبعاد هذه الاستثمارات يتم إعادة تبويب الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر سابقاً إلي الأرباح والخسائر.
٤/١٢/٢- ويتم الإعراف بخسائر الإضمحلال في الإستثمارات المالية المتاحة للبيع بإعادة تبويب الخسائر التي تم الإعراف بها سابقاً ضمن بنود الدخل الشامل الآخر والمجمعة في احتياطي القيمة العادلة ويعترف بها في قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر)، ويمثل مبلغ الخسارة المجمعة المستبعدة من حقوق الملكية والمعترف به في قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) الفرق بين تكلفة الإقتناء (بالصافي بعد أي استهلاك أو سداد أي من أصل المبلغ) والقيمة العادلة مخصوصاً منها أي خسارة في إضمحلال القيمة لهذا الأصل المالي والتي سبق الإعراف بها في قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر).
٥/١٢/٢- عند زيادة القيمة العادلة لأداة دين موبوءة كمتاحة للبيع في أي فترة لاحقة، وكانت هذه الزيادة ذات علاقة بدرجة موضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة في قائمة الدخل (الأرباح أو الخسارة)، عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة هذه في قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر).
٦/١٢/٢- لا يتم رد خسائر اضمحلال القيمة المعترف بها في الأرباح أو الخسائر بالنسبة لاي استثمار في أداة حقوق الملكية مبوب كمتاح للبيع في الأرباح أو الخسائر.

١٣/٢- الإضمحلال في قيمة الأصول المالية :-

١/١٣/٢- تطبق الشركة منهجاً من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الإنتمانية المتوقعة والتي تترتب على الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة، وكذلك عن أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث يتم إنتقال الأصول بين المراحل الثلاث التالية إستناداً إلى التغير في جودة الإنتمان منذ الاعتراف الأولى بها.
٢/١٣/٢- المرحلة الأولى : خسارة الإنتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً :
- تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية التي لا تنطوي عند الإعراف الأولى على زيادة جوهرية في مخاطر الإنتمان منذ الاعتراف الأولى، أو التي تنطوي على مخاطر إنتمانية منخفضة نسبياً بالنسبة لهذه الأصول .
- ويتم الإعراف بالخسائر الإنتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً وتحسب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الإنتمان).
- وتكون الخسائر الإنتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً هي الخسائر الإنتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ إعداد القوائم المالية.

٣/١٣/٢- المرحلة الثانية : خسارة الإئتمان المتوقعة على مدى الحياة - مع عدم إضمحلل قيمه الإئتمان :

- تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي تلحق بها زيادة جوهرية في مخاطر الإئتمان منذ الاعتراف الأولى، ولكن لا يوجد دليل موضوعي على إضمحلل القيمة .
- ويتم الإعتراف بخسائر الإئتمان المتوقعة على مدى الحياة لتلك الأصول المالية، ولكن يستمر حساب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول.
- وتكون خسائر الإئتمان المتوقعة على مدى الحياة هي الخسائر الإئتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الإخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

٤/١٣/٢- المرحلة الثالثة : خسارة الإئتمان المتوقعة على مدى الحياة - مع اضمحلل قيمة الإئتمان :

- تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة الخاصة بها في تاريخ القوائم المالية.
- وبالنسبة لهذه الأصول يتم الإعتراف بخسائر الإئتمان المتوقعة على مدى الحياة.

١٤/٢- عملاء التأجير التمويلي :-

١/١٤/٢- الأعتراف الأولى بعملاء التأجير التمويلي:-

- أ- تتطلب الفقرة (٦٦) من المعيار (٤٩) تصنيف كل عقد تأجير عند نشأته، ويتم إعادة النظر في التصنيف فقط إذا كان هناك تعديل في عقد التأجير. مع مراعاة أن التغييرات في التقديرات الخاصة بالعمر الإقتصادي أو القيمة المتبقية للأصل محل العقد، أو التغييرات في الظروف كحالة تعثر المستأجر في السداد، لا تنشئ تصنيفاً جديداً لعقد التأجير.
- ب- يجب علي المؤجر الأعتراف الأولى بالعملاء في تاريخ بداية عقد التأجير بالقيمة العادلة للعملاء، والتي تتمثل في المبالغ المستحقة التحصيل منهم بموجب عقد التأجير التمويلي للأصول المحفوظ بها بموجب عقد التأجير التمويلي، وذلك بما يعادل صافي القيمة الإستثمارية للأصول المحفوظ بها بموجب عقد التأجير التمويلي (معيار (٤٩)- (فقرة (٦٧)).
- ج- في تاريخ بداية عقد الإيجار تشمل دفعات الإيجار المدرجة في قياس صافي الإستثمار في عقد التأجير، كل من الأتي:

- الدفعات الإيجارية الثابتة في جوهرها ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة الدفع علي النحو المبين في الفقرة (١٧٠) والفقرة (ب٤٢) من المعيار رقم (٤٩).
- الدفعات الإيجارية المتغيرة، والتي تعتمد علي مؤشر أو معدل، ويتم قياسها باستخدام هذا المؤشر أو المعدل، كما في تاريخ بداية عقد التأجير (الفقرة (ب ٧٠)).
- ومثال ذلك الدفعات المربوطة بمعدل فائدة إرشادي (مثل سعر الليبور) أو الدفعات المربوطة بمؤشر مثل سعر المستهلك، أو الدفعات التي تعكس التغيرات في معدلات التأجير السوقية (فقرة (٢٨)).

- اي ضمانات للقيمة المتبقية مقدمة للمؤجر بواسطة المستأجر أو من طرف ذي علاقة بالمستأجر أو من طرف ثالث ليس له علاقة بالمؤجر، وله القدرة المالية للوفاء بالالتزامات بموجب الضمان (ملحق (أ) - مفهوم مصطلح دفعات الإيجار).
- سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متأكدا بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار، وهذا السعر يتم تقييمه اخذاً في الإعتبار العوامل المبينة في الفقرة (ب-٣٧).
- دفعات غرامات لإنهاء عقد التأجير، إذا كانت مدة عقد الإيجار تعكس ممارسة المستأجر خيار انهاء عقد التأجير.

د - يتم في تاريخ بداية عقد التأجير الإعتراف لكل عقد تأجير من عقود التأجير التمويلية طبقاً للفقرة (٧١) من المعيار (٤٩) بما يلي :-

- الإيراد بإعتباره القيمة العادلة للأصل محل العقد، أو القيمة الحالية لدفعات الإيجار المستحقة للمؤجر مخصومة باستخدام معدل الفائدة السوقي، أيهما أقل.
- تكلفة البيع بإعتبارها التكلفة، أو المبلغ الدفترية إذا كان مختلفاً، للأصل محل العقد ناقصا القيمة الحالية للقيمة المتبقية غير المضمونة.
- ربح أو خسارة البيع (باعتبارها الفرق بين الإيراد وتكلفة البيع) .

٢/١٤- القياس اللاحق :-

- أ- يجب على المؤجر تقييم تصنيف كافة المستأجرين والأصول المؤجرة بصفة دورية.
- ب- يجب على المؤجر الاعتراف بدخل التمويل علي مدي مدة عقد التأجير، علي أساس نمط يعكس معدل عائد دوري ثابت لصافي استثمار المؤجر في عقد التأجير (فقرة (٧٥)).
- ج- ويهدف المؤجر إلي توزيع إيرادات التمويل علي مدي مدة عقد الإيجار، علي أساس منتظم ومنطقي، ويجب علي المؤجر تطبيق دفعات الإيجار المتعلقة بالفترة مقابل إجمالي الاستثمار في عقد التأجير لتخفيض كل من أصل المبلغ وإيراد التمويل غير المحقق (فقرة (٧٦)).

٢/١٤-٣- عرض عملاء التأجير التمويلي:-

يتم عرض رصيد عملاء التأجير التمويلي في قائمة المركز المالي، بإعتبارها مبالغ مستحقة التحصيل منهم نتيجة منحهم حق إستخدام الأصل محل العقد خلال مدة عقد التأجير مخصصاً منها كل من (الإضمحلال في قيمة عملاء التأجير التمويلي- المخصص العام)، وذلك بعد التأكد من توافر ضمان أساسي للحصول علي القيمة الإيجارية من المستأجر.

٢/١٥- الأصول المتداولة :-

- ١/١٥-١- يتم تبويب الأصل علي أنه أصل متداول عندما تتوافر فيه أحد الشروط التالية :
 - ١- عندما يكون من المتوقع أن تتحقق قيمته أو يكون محتفظاً به بغرض البيع أو الإستخدام خلال دورة التشغيل المعتادة للمنشأة.
 - ٢- عندما يحتفظ به أساساً لغرض الإتجار.
 - ٣- يتوقع تحقق قيمته خلال اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية.
 - ٤- إذا كان الأصل يتمثل في نقدية أو ما في حكمها، ما لم يكن هناك قيود تمنع تبادله أو استخدامه في سداد إلزام لمدة اثني عشر شهراً علي الأقل بعد تاريخ الميزانية.
- ٢/١٥-٢- وعلى المنشأة تبويب كافة الأصول الأخرى بخلاف ما ذكر بعاليه كأصول غير متداولة.

٢/١٦- العملاء والمدينون وأوراق القبض والحسابات والأرصدة المدينة الأخرى :-

يتم تسجيل المدينين وأوراق القبض والحسابات المدينة الأخرى بالقيمة الاسمية مخصصاً منها أية مبالغ من المتوقع عدم تحصيلها، ويتم تبويبها ضمن الأصول المتداولة، وذلك في ضوء ما قررته الفقرتان رقمي (٦١) و (٦٦ - ج) من المعيار المحاسبي المصري رقم (١) المعدل في شأن عرض القوائم المالية، وتبويب المبالغ المتوقع تحصيلها بعد أكثر من عام ضمن الأصول غير المتداولة أي طويلة الأجل.

٢/١٧- النقدية وما في حكمها :-

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية تشمل النقدية وما في حكمها أرصدة النقدية بالصندوق والحسابات الجارية بالبنوك والودائع لأجل لدى البنوك التي تستحق خلال ثلاثة أشهر وأذون الخزنة التي تستحق خلال ثلاثة أشهر.

٢/١٨- قائمة التدفقات النقدية :-

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة.

٢/١٩- الإلتزامات المتداولة :-

يتم تبويب الإلتزام علي أنه إلتزام متداول في أي من الحالات التالية :

- ١- أن يكون من المتوقع تسويته خلال دورة التشغيل المعتادة للمنشأة.
- ٢- أن يكون بغرض المتاجرة.
- ٣- أن يكون الإلتزام مستحق التسوية خلال اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية.

٢/٢٠- الإقتراض والمرابحات :-

٢/٢٠-١- يتم الاعتراف مبدئياً بالإقتراض بالقيم التي تم استلامها، ويتم تبويب المبالغ التي تستحق خلال عام ضمن الإلتزامات المتداولة، وتلك التي تستحق بعد مدة تزيد عن عام، فيتم ادراجها ضمن الإلتزامات طويلة الأجل أي غير المتداولة، كذلك فإنه إن كان لدى الشركة الحق في تأجيل سداد رصيد القروض لمدة تزيد عن عام بعد تاريخ الميزانية، فيتم عرض رصيد القرض ضمن الإلتزامات طويلة الأجل.

٢٠/٢٠٢٠ - ويتم قياس القروض والإقراض بفوائد بعد الاعتراف المبدئي على أساس التكلفة المستهلكة بطريقة معدل الفائدة الفعال، وتدرج الأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد الإلتزامات بالإضافة إلى عملية الاستهلاك بطريقة معدل الفائدة الفعال بقائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر)، ويتم حساب التكلفة المستهلكة مع الأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الحصول على الإقراض والاعتاب أو التكاليف التي تكون جزءاً من معدل الفائدة الفعال، ويدرج الاستهلاك بمعدل الفائدة الفعال ضمن تكاليف التمويل في قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر).

٢١/٢ - المخصصات :-

١/٢١/٢ - يتم الاعتراف بالمخصصات واثبات تكوينها في حالة وجود التزام حتمي أو قانوني قائم أو التزام مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي، ويكون من المتوقع معه أن يترتب عليه تدفق لمنافع أو موارد اقتصادية يتم استخدامها لسداد وتسوية ذلك الإلتزام ، وعلى أن يكون من الممكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الإلتزام.

وإذا كان تأثير القيمة الزمنية للنقود جوهرياً فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بسعر خصم قبل الضريبة يعكس التقدير الحالي للقيمة الزمنية للنقود في السوق والمخاطر المتعلقة بالإلتزام إذا كان ذلك ملائماً.

٢/٢١/٢ - هذا ويتم إعادة مراجعة ودراسة موقف رصيد المخصصات في تاريخ إعداد القوائم المالية الدورية، ويتم تعديلها إذا ما لزم الأمر لإظهار أفضل تقدير حالي.

٣/٢١/٢ - يتم تكوين مخصص عام بنسبة ١% علي صافي القيمة الاستثمارية للمحفظة (والتي تمثل صافي القيمة الحالية لعقود التأجير التمويلي القائمة بالإضافة إلى الدفعات المقدمة لشراء أصول ثابتة مؤجرة) في تاريخ القوائم المالية بعد خصم صافي القيمة الاستثمارية للأصول المؤجرة بدون مخاطر مع عدم احتساب مخصص لعمليات تمويل البنوك نظراً لأن مخاطرها منعدمة.

وبناء علي محضر مجلس الإدارة بتاريخ ١٢ نوفمبر ٢٠١٥ فقد تقرر تخفيض المخصص العام من نسبة ٢% لتصبح ١% علي صافي القيمة الاستثمارية للمحفظة، وهذا يتفق مع سياسة المخصصات طبقاً لمتطلبات مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية المشار إليه أدناه.

- بموجب تعليمات مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٩١) لسنة ٢٠١٨ الصادرة بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١ عدلت سياسة المخصصات لشركات التأجير التمويلي، وقد إلتزمت الشركة علي الفور بتطبيق تعليمات الهيئة في شأن سياسة المخصصات المطبقة وذلك علي النحو التالي :

• يتم تكوين مخصص على الأرصدة المشكوك في تحصيلها وفقاً لمعدلات التأخير في التحصيل مقسمة لأربعة مستويات وفقاً لمدى درجة الانتظام في السداد لكل حالة على حدة.

• حيث يتم تكوين مخصص للعملاء المتعثرين من الرصيد غير المغطي للأصول المؤجرة بالنسب الآتية:

١٠%	من الرصيد غير المغطي للأصول المؤجرة للعملاء المتأخرين عن السداد من ٩٠ إلي ١٨٠ يوم	-
٢٥%	من الرصيد غير المغطي للأصول المؤجرة للعملاء المتأخرين عن السداد من ١٨١ إلي ٢٧٥ يوم	ويتم تهميش العوائد فور بداية تكوين المخصص
٥٠%	من الرصيد غير المغطي للأصول المؤجرة للعملاء المتأخرين عن السداد من ٢٧٦ إلي ٣٦٥ يوم	ويتم تهميش العوائد فور بداية تكوين المخصص
١٠٠%	من الرصيد غير المغطي للأصول المؤجرة للعملاء المتأخرين عن السداد أكثر من ٣٦٥ يوم	ويتم تهميش العوائد فور بداية تكوين المخصص

- الأرصدة المغطاة بنسبة من قيمة الأصول:

- الأصول العقارية: ٨٠% من القيمة السوقية الحالية بعد إعداد تقييم للأصول من مقيم معتمد.
 - السيارات والمركبات: ٧٠% من القيمة السوقية الحالية بعد إعداد تقييم للأصول من مقيم معتمد.
 - الآلات والمعدات وخطوط الإنتاج: ٥٠% من القيمة السوقية الحالية بعد إعداد تقييم للأصول من مقيم معتمد.
 - الأصول غير الملموسة: (٠%) لا يعتد بها لتغطية رصيد العميل.
- ويتم حساب الرصيد غير المغطي من الأصل علي أساس الرصيد الدفترى القائم من قيمة التمويل مطروحا منه نسبة من قيمة الأصل المؤجر المملوك للشركة والمسجل بسجل عقود التأجير التمويلي لدي الهيئة ويتم إستخدام النسب الواردة أعلاه من قيمة الأصل المؤجر لإستخدامه في حساب الرصيد غير المغطي من قيمة التمويل.

٢٢/٢- الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى:-

يتم إثبات الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى بالقيمة الاسمية ، كما يتم الاعتراف بالالتزامات المستحقة بالقيم التي سيتم سدادها في تواريخ إستحقاقها في المستقبل، وذلك مقابل الأصول والخدمات التي تم استلامها والحصول عليها من هؤلاء الموردين والدائنين.

٢٣/٢- الإحتياطي القانوني :-

وفقاً للنظام الأساسي للشركة يتم احتجاز ٥% من صافي الربح السنوي لتغذية الإحتياطي القانوني ، ويتم إيقاف احتجاز الإحتياطي القانوني عندما يبلغ رصيده ما يعادل ٥٠% من رأس المال المصدر، ومتى نقص الإحتياطي عن ذلك تعين العودة إلى الاقتطاع، هذا ويمكن أن يستعمل هذا الإحتياطي القانوني بناء علي قرار من الجمعية العامة في هذا الشأن، وذلك في ضوء إقتراح من مجلس إدارة الشركة.

٢٤/٢- الدخل الشامل الآخر :-

١/٢٤/٢- مفهوم بنود الدخل الشامل الآخر: طبقاً للتفسير الوارد بالفقرة رقم (٧) من المعيار المحاسبي المصري المعدل رقم (١) - عرض القوائم المالية - فإن بنود الدخل الشامل الآخر تتضمن بصفة عامة بنود الإيرادات والمصروفات، بما في ذلك تسويات إعادة التبويب والتي لا يعترف بها في قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر)، طبقاً لما تتطلبه أو تسمح به معايير المحاسبة المصرية الأخرى ، وعلى ذلك تتضمن بصورة اساسية ما يلي :

أ) نتائج إعادة قياس نظم المزايا المحددة للعاملين والتي تعالج وفقاً للمعيار رقم (٣٨).

ب) الأرباح والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي.

ج) الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية تم تخصيصها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وفقاً للفقرة (٥/٧/٥) من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧).

د) الأرباح والخسائر من الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً للفقرة (١٢/١/٤) من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧).

هـ) الجزء الفعال من الأرباح والخسائر على أدوات التغطية المستخدمة في تغطية التدفقات النقدية.

و) مبلغ التغير في القيمة العادلة لبعض الالتزامات المالية المخصصة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، فيما يرتبط بالتغيرات في خطر الائتمان للالتزام فقرة (٧/٧/٥) من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧).

٢/٢٤/٢- مفهوم إجمالي الدخل الشامل : هو إجمالي التغير في حقوق الملكية خلال الفترة حسبما

تحدد في الفقرة رقم (٧) من المعيار المحاسبي المصري المعدل رقم (١)، وهو يشمل:

- أ) صافي الربح كما يظهر في قائمة الدخل.
- ب) وإجمالي بنود أو عناصر الدخل الشامل الآخر المشار إليها في الفقرة (١/٢٤/٢).

٣/٢٤/٢- قائمة الدخل الشامل: أكدت الفقرة رقم (٨١) من المعيار المحاسبي المصري المعدل رقم (١) على ضرورة قيام المنشأة بالإفصاح عن كافة بنود (الدخل) أو الإيرادات وكذلك المصروفات التي تم الاعتراف بها خلال الفترة في قائمتين منفصلتين إحداهما قائمة الدخل وهي تعرض مكونات الربح أو الخسارة والثانية قائمة الدخل الشامل وهي تبدأ بالربح أو الخسارة كما ظهر في قائمة الدخل وتعرض بالتفصيل عناصر الدخل الشامل الآخر .

٢٥/٢- تحقق الإيراد :-

١/٢٥/٢- الاعتراف بتحقيق الإيراد : يتحقق الإيراد عندما يكون هناك توقع كاف بأن هناك منافع اقتصادية مستقبلية سوف تتدفق إلى المنشأة، وأنه يمكن قياس هذه المنافع بطريقة يعتمد عليها.

٢/٢٥/٢- إيرادات عقود التأجير التمويلي :

- يجب علي المؤجر الاعتراف بدخل التمويل علي مدي عقد التأجير، علي أساس نمط يعكس عائد دوري ثابت لصافي استثمار المؤجر في عقد التأجير.

- وفيما يخص صافي الاستثمار في عقد التأجير يجب علي المؤجر مراجعة القيم المتبقية غير المضمونة المقدرة والمستخدمه في حساب إجمالي الإستثمار في عقد التأجير بصورة منتظمة، وإذا كان هناك تخفيض في القيمة المتبقية غير المضمونة المقدرة، فيجب علي المؤجر تعديل توزيع الدخل علي مدي مدة عقد التأجير والإعتراف الفوري بأى تخفيض يخص المبالغ المستحقة.

٣/٢٥/٢- إيراد التوزيعات : يتم الاعتراف بقيمتها في قائمة الدخل في التاريخ الذي ينشأ فيه حق للشركة في استلام توزيعات أرباح الشركات المستثمر فيها والمحقة بعد تاريخ الإقتناء، وهو تاريخ اعلان الجمعيات العامة للشركة المستثمر فيها عن اجراء تلك التوزيعات على حمله الاسهم الخاصة بها.

٤/٢٥/٢- إيراد الفوائد : يتم الاعتراف بإيراد الفوائد بقائمة الدخل باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، وبالتالي يتم توزيع ايراد الفوائد على مدار عمر الأصل، وذلك باستخدام معدل الفائدة الفعلي الذي يستخدم لحصم الدفعات النقدية المستقبلية المتوقعة، وعند حساب معدل الفائدة الفعلي تقوم الشركة بالأخذ في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية.

٥/٢٥/٢- فوائد الودائع المصرفية : يتم الاعتراف بقيمتها على أساس نسبة زمنية أخذاً في الاعتبار معدل الفائدة على الودائع.

٦/٢٥/٢- إيرادات التأجير الأخرى : يتم الاعتراف بإيرادات التأجير الأخرى في ضوء قيمة ما يقوم المستأجر بسداده مباشرة بعد توقيع العقد مقابل خدمات مؤداه وفقاً لما ينص عليه عقد التأجير التمويلي.

٢٦/٢- المصروفات :-

يتم الاعتراف بكافة تكاليف ومصروفات التشغيل والمصروفات العمومية والإدارية وفقاً لأساس الاستحقاق ، ويتم تحميلها علي قائمة الدخل في الفترات المالية التي تحققت خلالها تلك المصروفات.

٢٧/٢- نظام معاشات العاملين :-

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومي لصالح العاملين بها. وطبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية يساهم العاملون والشركة بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجر ويقتصر إلزام الشركة علي قيمة مساهمتها، وتحمل مساهمات الشركة علي قائمة الدخل طبقاً لأساس الإستحقاق.

٢٨/٢- مكافأة ترك الخدمة :-

١/٢٨/٢- وفقاً لقرار مجلس الإدارة رقم (١) الصادر في مارس ٢٠٠٩ يتم تكوين مخصص لمكافآت ترك الخدمة بواقع شهرين ونصف لكل سنة خدمة علي أساس آخر مرتب أساسي في ٣١ يناير من كل عام (بعد العلاوات الدورية) للعاملين بالشركة الذين أمضوا في العمل فترة لا تقل عن خمس سنوات ميلادية كاملة بالشركة وتركوا الخدمة برغبتهم أو لبلغهم سن المعاش ودون أن يتم فصلهم من الشركة لأي سبب من أسباب الفصل التي ينص عليها قانون العمل.

٢٠١٩ - كما أنه قد وافق مجلس الإدارة بجلسته رقم (٦) والمنعقدة بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠١٩ علي مقترح لجنة الإدارة العليا بتعديل البند الخاص بمبلغ المكافأة ليصبح ٣ شهور بدلا من شهرين ونصف لكل سنة خدمة، وذلك علي آخر مرتب أساسي من ١٢/٣١ من كل عام بالشروط الموضحة أدناه:-

- ١- أن يكون عدد سنوات خدمتهم بالشركة ١٠ سنوات علي الأقل.
- ٢- يتمتع بهذه الميزة فقط جميع العاملين الذين بلغوا سن المعاش وهم يعملون بالشركة، ولا يتمتع بها من ترك العمل قبل بلوغ سن المعاش، وإنما تطبق عليهم الشروط السابق الموافقة عليها.
- ٣- من يتوفي من العاملين بالشركة ويكون عدد سنوات خدمته ٥ سنوات علي الأقل.

٢٩/٢ - الضرائب :-

١/٢٩/٢ - ضريبة الدخل : يتم حساب ضريبة الدخل علي الأرباح المحققة والخاضعة للضريبة طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات السارية والمعمول بها في هذا الشأن وباستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية ويتم إثبات ضريبة الدخل المستحقة بقائمة الدخل وضمن الدائنون والأصدة الدائنة الأخرى بقائمة المركز المالي.

٢/٢٩/٢ - الضريبة المؤجلة : تنشأ عن وجود بعض الفروق المؤقتة بسبب اختلاف الفترة الزمنية التي يتم فيها الاعتراف بقيمة الأصول والإلتزامات بين كل من الأسس الضريبية المطبقة وبين الأسس المحاسبية التي يتم إعداد القوائم المالية طبقاً لها.

٣٠/٢ - التوزيعات النقدية :-

يتم إثبات التوزيعات التي تقرها الجمعية العامة للشركة كإلتزامات نحو المساهمين، ضمن دائنون التوزيعات في الفترة المالية التي يتم فيها الإعلان عن تلك التوزيعات.

٣١/٢ - توزيع نسبة من ارباح بيع الاصول وشروطه :-

تجنب الشركة نسبة من الأرباح الرأسمالية كل عام بناء علي اقتراح مجلس الإدارة واعتماد الجمعية العمومية بما يتوافق مع نص المادة ١٩٥ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الصادرة بقرار وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢ والتي تنص علي:

"يجوز للجمعية العامة بناء علي اقتراح، مجلس الإدارة توزيع نسبة من الأرباح الصافية التي تحققها الشركة نتيجة بيع أصل من الأصول الثابتة أو التعويض عنه، بشرط ألا يترتب علي ذلك عدم تمكين الشركة من إعادة أصولها إلي ما كانت عليه أو شراء أصول جديدة."

٣٢/٢ - نصيب السهم الأساسي من الأرباح (الخسائر) :-

يتم حساب نصيب السهم الأساسي في الأرباح (الخسائر) بقسمة صافي أرباح (خسائر) الفترة / العام كما تظهر في قائمة الدخل عن الفترة / السنة المالية - وذلك بعد خصم حصص العاملين ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة في الأرباح السنوية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) فقرة (١١٢)، أخذاً في الاعتبار أن تلك المبالغ المخصصة لازالت تحت إعتاد الجمعية العامة لمساهمي الشركة - علي المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة أو السنة المالية.

٣٣/٢- الأسس المحاسبية العطفية :-

- ١/٣٣/٢- يتم إعداد القوائم المالية طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.
٢/٣٣/٢- تتبع الشركة أساس الاستحقاق عند قيد كافة المعاملات المالية.
٣/٣٣/٢- استخدام التقديرات والحكم الشخصي :

- يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والإفتراضات، التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والإلتزامات والإيرادات والمصروفات، ويتم إعداد التقديرات والإفتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة معقولة في ظروف تطبيقها، وتمثل نتائج التقديرات والإفتراضات الأساس في تكوين الحكم الشخصي الخاص بالقيم الدفترية للأصول والإلتزامات، وذلك بطريقة أكثر وضوحاً عنها من مصادر أخرى في حين أنه قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.
- يتم مراجعة التقديرات والإفتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تغيير التقدير إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط، أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

٤/٣٣/٢- أسس قياس القيمة العادلة :-

- يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو الأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية، ويتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الإلتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الإلتزامات.
- في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الإعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصورة جوهرية - أسلوب التدفقات النقدية المخصومة - أو أى طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الإعتماد عليها.
- عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة، ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٥/٣٣/٢- المقاصة بين الأدوات المالية :-

يتم عمل مقاصة بين (أصل مالي والتزام مالي) وعرض صافي المقاصة في الميزانية فقط عندما تمتلك الشركة في تاريخ الميزانية الحق القانوني القابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وايضاً أن يكون لدى الشركة النية اما لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو الاعتراف بالأصل وتسوية الإلتزام في آن واحد .

٣٤/٢- تاريخ السريان والقواعد الانتقالية لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) عقود

التأجير:-

- أ- يجب علي المنشأة تطبيق هذا المعيار عن الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠،
ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" ٢٠١٩ في نفس التوقيت. وإستثناء من ذلك
- ب- إذا قامت المنشأة بالتطبيق المبكر، يجب الإفصاح عن ذلك.
- ج- تاريخ التطبيق الأولي هو بداية فترة التقرير السنوي التي تطبق فيها المنشأة هذا المعيار لأول مرة.
- د- إستثناء من تاريخ السريان في الفقرة (أ) وتاريخ التطبيق الأولي في الفقرة (ب) أعلاه يكون تاريخ التطبيق الأولي هو بداية فترة التقرير السنوي التي تم فيها إلغاء قانون التأجير التمويلي رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٥ - وتعديلاته - وصدور قانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم رقم (١٧٦) لسنة ٢٠١٨ وذلك بالنسبة لكل من :
 - ١- عقود التأجير التي كانت تخضع للقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٥ وكان يتم معالجتها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٠ "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة لعمليات التأجير التمويلي".
 - ٢- عقود التأجير التمويلي التي تنشأ في ظل وتخضع لقانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم رقم (١٧٦) لسنة ٢٠١٨.
 - ٣- وبناء علي الكتاب الدوري رقم (٧) لسنة ٢٠١٩ الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية والذي حدد فيه تاريخ التطبيق في موعد غايته ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ وتم الإلتزام بالميعاد المحدد للتطبيق.

٣٥/٢- الفترة المحاسبية :-

يتم إعداد القوائم المالية عن الفترة من أول يناير وحتى نهاية ديسمبر من كل عام، كما تعد الشركة قوائم مالية ربع سنوية.

٣٦/٢- اعتماد القوائم المالية :-

تم اعتماد هذه القوائم المالية من قبل مجلس إدارة الشركة بجلسته المنعقدة في ٢٨/٢/٢٠٢٣.

بلغ إجمالي الأصول الثابتة ومجموع أملاكها (بالصافي) :-

الإجمالي	رسائل النقل والإنتقال	أجهزة حاسب آلي وتصوير وطباعة	أجهزة تكييف	أثاث وتجهيزات	مباني وإنشاءات	بيان
١٩٩٩٢٣٩١	٩٣٤٥٥٥	٣٩٥٥٥٥٥٥	٦١٣٤٩٢	١٣٨١٧٣٩	١٣١١٢٥٦٥	٢٠٢٢/١/١ تكاليف الأصل في
١٧١١٦٨	-	١١٥٥٧٩	-	٥٦٥٨٩	-	الإضافات خلال العام
(٣٤٨١٧)	(٦٥٤٥)	(٢٨٢٧٢)	-	-	-	الإستبعادات خلال العام
٢٠١٢٨٧٤٢	٩٢٨٥٥٥	٤٥٣٧٣٥٧	٦١٣٤٩٢	١٤٣٧٨٢٨	١٣١١٢٥٦٥	٢٠٢٢/١٢/٣١ تكاليف الأصل في
١٤٧٥٣٦٥١	٦١١٢٥٩	٣٧١٥٤١	٤٧٦٤٦٥	١١٨٨٧١٢	٨٧٦٦٦٧٤	٢٠٢٢/١/١ مجموع الإهلاك في
٨٢١٤٨٣	١٩٤٣٢٧	١٥٢٤٩٤	٥١٧٨٦	٥٢٦٢٢	٣٧٥٢٥٤	إهلاك العام
(١٨٣٢٥)	(٦٥٤٥)	(١١٧٨٥)	-	-	-	مجموع إهلاك الأصول المستقطعة
١٥٥٥٦٨٠٩	٧٩٩٥٤١	٣٨٥١٢٥٥	٥٢٨٢٥١	١٢٤١٣٣٤	٩١٣٦٩٢٨	٢٠٢٢/١٢/٣١ مجموع الإهلاك في
٤٥٧١٩٣٣	١٢٨٩٥٩	١٨٦١٥٢	٨٥٢٤١	١٩٦٤٩٤	٣٩٧٥١٣٧	٢٠٢٢/١٢/٣١ صافي القيمة الدفترية في
٥٢٣٨٧٤٥	٣٢٣٢٨٦	٢٤٥٥٥٩	١٣٧٥٢٧	١٩٣٥٢٧	٤٣٤٥٣٩١	٢٠٢١/١٢/٣١ صافي القيمة الدفترية في

٤- أصل حق انتفاع - لأصول مؤجرة تمويلياً (بالصافي) :

بلغ إجمالي تكلفة أصل حق انتفاع للأصول المؤجرة تمويلياً في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ ٣٣٥٣.٠٠٠ جنيه مصري ، كما بلغ مجمع الإستهلاك الخاص بها في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ ١٧٢٩٦٨٤ جنيه مصري، وبيانها كالتالي :-

بيان	وسائل النقل والانتقال	الإجمالي
تكلفة الأصل في ٢٠٢٢/١/١	٤ ٨٠٣ ٠٠٠	٤ ٨٠٣ ٠٠٠
الاستيعادات خلال العام	(١ ٤٥٠ ٠٠٠)	(١ ٤٥٠ ٠٠٠)
تكلفة الأصل في ٢٠٢٢/١٢/٣١	٣ ٣٥٣ ٠٠٠	٣ ٣٥٣ ٠٠٠
مجمع الإهلاك في ٢٠٢٢/١/١	٢ ٢٦٧ ٤١٧	٢ ٢٦٧ ٤١٧
إهلاك العام	٩١٢ ٢٦٧	٩١٢ ٢٦٧
مجمع إهلاك الأصول المستبعدة	(١ ٤٥٠ ٠٠٠)	(١ ٤٥٠ ٠٠٠)
مجمع الإهلاك في ٢٠٢٢/١٢/٣١	١ ٧٢٩ ٦٨٤	١ ٧٢٩ ٦٨٤
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٢/١٢/٣١	١ ٦٢٣ ٣١٦	١ ٦٢٣ ٣١٦
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢١/١٢/٣١	٢ ٥٣٥ ٥٨٣	٢ ٥٣٥ ٥٨٣

٥- أصول غير متداولة أخرى محتفظ بها بغرض التأجير (بالصافي) :

بلغ رصيد هذا البند في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ ٨٠٩٢٣٦٦٠ جنيه مصري، وبيانها كالتالي :-

بيان	مباني وانشاءات	الآت ومعدات	وسائل النقل والانتقال	الإجمالي
صافي القيمة الدفترية للأصل في ٢٠٢٢/١/١	٧٥ ٤٧٤ ٢٠٢	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	-	٨١ ٤٧٤ ٢٠٢
الإضافات خلال العام	-	-	٨٨٥ ٣٧٠	٨٨٥ ٣٧٠
الاستيعادات خلال العام	-	-	-	-
رصيد الأصل في ٢٠٢٢/١٢/٣١	٧٥ ٤٧٤ ٢٠٢	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٨٨٥ ٣٧٠	٨٢ ٣٥٩ ٥٧٢
خسائر الإضمحلال خلال العام	(١ ٤٣٥ ٩١٢)	-	-	(١ ٤٣٥ ٩١٢)
	(١ ٤٣٥ ٩١٢)	-	-	(١ ٤٣٥ ٩١٢)
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٢/١٢/٣١	٧٤ ٠٣٨ ٢٩٠	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٨٨٥ ٣٧٠	٨٠ ٩٢٣ ٦٦٠
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢١/١٢/٣١	٧٥ ٤٧٤ ٢٠٢	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	-	٨١ ٤٧٤ ٢٠٢

١/٦- بلغ رصيد عملاء التأجير التمويلي (بالصافي) في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ ٣٨٩٩٥٣٣١١٤ جنيه مصري، وبينها كالاتي :-

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١
٣٣٩٧ ٦٣٤ ٦٧٣	٤٠٤٩ ٥٣٣ ٨٥٥
(٢٣ ٩٣٤ ٠٩٨)	(٣٠ ٤١١ ٠٥٠)
(١٢٢ ٨٧٧ ٦٤٩)	(١١٩ ٥٨٩ ٦٩١)
٣ ٢٤٠ ٨٢٢ ٩٢٦	٣ ٨٩٩ ٥٣٣ ١١٤

بيان

عملاء تأجير تمويلي

يخصم:

- فوائد مجنية

- مخصص الخسائر الإنتمانية المتوقعة

الصافي

٢/٦- وهذه المبالغ يمكن تبويبها في ضوء تواريخ استحقاقها، والقيمة المتبقية على النحو التالي:

٩٤١ ٦٥١ ٧٩٠	١٢٧١ ٧٨٦ ٨٠٢
٩٧٧ ٦٠٣ ٤١٧	٨١٠ ٩٤٩ ٤٨٠
٦١٧ ٠٩٧ ٨٩٨	٧٦٢ ٤١٢ ٠٢٤
٤٩٥ ٠٠٦ ٥٥٥	٥٥٠ ٩٣٢ ٦٥٨
٢٣١ ٠٠٧ ٠٧٣	٢٧٤ ٣٩٨ ٧٥٩
١٠١ ٣٣٣ ٨٤٢	٣٤٨ ٦٤٣ ٠٨٢
٣ ٣٦٣ ٧٠٠ ٥٧٥	٤٠١٩ ١٢٢ ٨٠٥
(١٢٢ ٨٧٧ ٦٤٩)	(١١٩ ٥٨٩ ٦٩١)
٣ ٢٤٠ ٨٢٢ ٩٢٦	٣ ٨٩٩ ٥٣٣ ١١٤

يخصم: مخصص الخسائر الإنتمانية المتوقعة

الصافي

٣/٦- هذا ويتم تبويبها في المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ على النحو التالي:

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١
٨٤٩ ٤٢٣ ٩٧٢	١٢١١ ٩٨٤ ٤٧١
٢ ٣٩١ ٣٩٨ ٩٥٤	٢ ٦٨٧ ٥٤٨ ٦٤٣
٣ ٢٤٠ ٨٢٢ ٩٢٦	٣ ٨٩٩ ٥٣٣ ١١٤

بيان

١/٣/٦- عملاء تأجير تمويلي - قصيرة الاجل (بالصافي)

٢/٣/٦- عملاء تأجير تمويلي - طويلة الاجل (بالصافي)

الصافي

* صافي المحفظة الإستثمارية والبالغ قيمتها ٣٨٩٩٥٣٣١١٤ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ يتضمن أرصدة عملاء بدون مخاطر قيمتها ٢٠٤٩١٦٨٢٨ جنيه مصري بنسبة ٥٪ من إجمالي المحفظة مقابل ٢٣٠٠٣٩٧٢٦ جنيه مصري قيمة أرصدة عملاء بدون مخاطر في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ والذي يمثل ٧,١٪ من إجمالي المحفظة الإستثمارية البالغ قيمتها ٣٢٤٠٨٢٢٩٢٦ جنيه مصري.

٤/٦- هذا وتظهر صافي قيمة المحفظة موزعة على القطاعات الاقتصادية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ على النحو التالي:

النسبة	صافي المحفظة في ٢٠٢٢/١٢/٣١
%٢٥,٦٢	١٠٢٩ ٧٠٥ ٩٣٦
%١٢,٩٧	٥٢١ ٣٢٩ ٧١٩
%٨,١٢	٣٢٦ ٣٧٩ ٦٢٠
%٩,١٢	٣٦٦ ٥٤١ ٥٩٢
%٦,١٣	٢٤٦ ١٩٣ ٧٥٣
%٦,٢٨	٢٥٢ ٤٧٧ ٥٣٥
%٤,١٢	١٦٥ ٧٦١ ٧٣١
%٦,٩٤	٢٧٩ ١٠٥ ٤٨٠
%٣,٩٩	١٦٠ ٤٠٩ ٣٤٣
%٤,٥٨	١٨٤ ١١١ ٤١٣
%٢,٦٨	١٠٧ ٥٦٠ ٦٩٨
%٢,٣٣	٩٣ ٦٣٠ ٤٠٢
%٠,٩٩	٣٩ ٧٧٤ ٩٧٩
%٠,٧٠	٢٨ ١٩٣ ٠٨٩
%٢,١٥	٨٦ ٥٧٨ ٥٧٣
%٠,٨١	٣٢ ٧٢٢ ٩١٨
%٠,٨٩	٣٥ ٨٠٩ ٣٩٨
%٠,٨٠	٣٢ ٢٧٧ ٠١٣
%٠,٧٦	٣٠ ٥٥٩ ٦١٣
%١٠٠,٠٠	٤ ٠١٩ ١٢٢ ٨٠٥

القطاع

- الاستثمار العقاري
- السياحة
- الادوية
- الصحة
- خدمات نقل وسيارات
- التعليم
- تجارة تجزئة وتوزيع
- الاتصالات
- الصناعات الغذائية
- البنوك والمؤسسات المالية
- كيموايات وبلاستيك
- الحديد والصلب
- صناعات اخرى
- البترول والتعدين
- المقاولات والتشيد والبناء
- الطباعة
- السيراميك والرخام والادوات الصحية
- اندية وأنشطة رياضية
- الحماية المدنية والطفاليات

الاجمالي

يخصم:

- مخصص الخسائر الإنتمانية المتوقعة (لعملاء التأجير التمويلي وعملاء الإيجارات المستحقة)

الصافي

(%٢,٩٧٦)	(١١٩ ٥٨٩ ٦٩١)
%٩٧,٠٢	٣ ٨٩٩ ٥٣٣ ١١٤

بلغ رصيد هذا البند فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ ٢٢٢٧٢٣٩٥ جنيه مصرى، وبياناتها كالتالى :-

بيان

١/٧ - مدينون متنوعون

٢/٧ - عهد وسلف عاملين

٣/٧ - مصروفات مدفوعة مقدما

الإجمالى

يخصم:

٤/٧ - مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة فى المدينين والارصدة المدينة الأخرى

الصافى

٨- نقدية بالبنوك وما فى حكمها :-

بلغ رصيد هذا البند فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ ٥١٩٢٥٧٠٩ جنيه مصرى، وبياناتها كالتالى :-

بيان

١/٨ - بنوك حسابات جارية - عملة محلية

٢/٨ - بنوك حسابات جارية - عملة أجنبية

٣/٨ - ودائع لدى البنوك

الإجمالى

يخصم:

٤/٨ - مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة فى ارصدة البنوك حسابات جارية

٥/٨ - مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة فى ارصدة البنوك وداائع لاجل

الصافى

٩- رأس المال :-١/٩ - رأس المال المرخص به :-

بلغ رأس المال المرخص به للشركة مبلغ ٥٠٠ مليون جنيه مصرى (خمسمائة مليون جنيه مصرى).

٢/٩ - رأس المال المصدر والمكتتب فيه :-

بلغ رأس المال المصدر للشركة مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصرى (مائتان مليون جنيه مصرى). موزعة على ٢٠ مليون سهم، قيمة السهم الاسمية ١٠ جنيه مصرى ،

وجميعها أسهم نقدية.

٣/٩ - رأس المال المتوقع :-

بلغ رأس المال المدفوع للشركة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصرى (مائتان مليون جنيه مصرى).

٤/٩ - هيكل المساهمين :-بيان

شركة الطارق للتجارة واستيراد وتوزيع السيارات

بنك الشركة المصرفية العربية الدولية

شركة بالم هيلز للتعمير ش م م

الشركة العربية للاستثمار

وانل طارق محمد محمد اسماعيل

بنك فيصل الاسلامي المصري

البنك البريطاني العربي التجارى

فيصل للاستثمارات المالية

آخرون

الإجمالى

* أسهم الشركة محفوظة لدى شركة مصر للمقاصة والحفظ المركزى، ويتم تداولها من خلال البورصة المصرية.

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١
١١ ٧٣٥ ٦٣٠	١٨ ٧٣٨ ٧٠٥
٥ ١٨٠ ٣٨٨	٣ ٦٧٠ ٦٤٢
٨٠ ٤٤٤	٩٠ ٣٢٧
١٦ ٩٩٦ ٤٦٢	٢٢ ٤٩٩ ٦٧٤
(١٦٨ ٦٧٨)	(٢٢٧ ٢٧٩)
١٦ ٨٢٧ ٧٨٤	٢٢ ٢٧٢ ٣٩٥

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١
٢٦ ١٧٢ ٥٦٣	١٤ ٧٩٧ ٢١٤
٣٠ ٩٩٥ ٠٨٣	١ ٣٦٧ ٣١١
٢٥ ٠٥٦ ٠٠٠	٣٥ ٧٧١ ٥٠٠
٨٢ ٢٢٣ ٦٤٦	٥١ ٩٣٦ ٠٢٥
(١٢ ٤٦١)	(٩ ٦١٧)
(٨٣ ٦٥٩)	(٦٩٩)
٨٢ ١٢٧ ٥٢٦	٥١ ٩٢٥ ٧٠٩

نسبة المساهمة	قيمة الاسهم	عدد الأسهم	الجنسية
٪٢٣,٠٠٠	٤٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٤ ٦٠٠ ٠٠٠	مصر
٪٢٠,١٩١	٤٠ ٣٨١ ٤٤٠	٤ ٠٣٨ ١٤٤	مصر
٪١٨,٢٣٧	٣٦ ٤٧٣ ٤٥٠	٣ ٦٤٧ ٣٤٥	مصر
٪١٠,٠٠٠	١٩ ٩٩٩ ٩٩٠	١ ٩٩٩ ٩٩٩	السعودية
٪٩,٩٠٠	١٩ ٨٠٠ ٠٠٠	١ ٩٨٠ ٠٠٠	مصر
٪٩,٠٠٠	١٧ ٩٩٩ ٩٩٠	١ ٧٩٩ ٩٩٩	مصر
٪٨,٦٤٠	١٧ ٢٧٩ ٩٩٠	١ ٧٢٧ ٩٩٩	بريطانيا
٪١,٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠	مصر
٪٠,٠٣٣	٦٥ ١٤٠	٦ ٥١٤	مصريين
٪١٠٠,٠٠	٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	

١٠- الاحتياطات :-
بلغ إجمالي أرصدة الاحتياطات في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ ٢٠٢٢/١٢/٣١ ٢٥٢٢٣٢٢٩ جنيه مصري، وبياناتها كما يلي :-

الرصيد في	المضاف	الرصيد في
٢٠٢٢/١٢/٣١	خلال العام	٢٠٢٢/١/١
٨١٦٨٦٦١٥	٤١٠٨٦٩٣	٧٧٥٧٧٩٢٢
١٧٠٠٠٠٠٠٠٠	-	١٧٠٠٠٠٠٠٠٠
٥٢٠٤١١	٢١٧٢٥	٤٩٨٦٨٦
١١٦٣٠٣	-	١١٦٣٠٣
٢٥٢٣٢٣٣٢٩	٤١٣٠٤١٨	٢٤٨١٩٢٩١١

- ١/١٠- الاحتياطي القانوني
٢/١٠- الاحتياطي العام
٣/١٠- الاحتياطي الراسمالي
٤/١٠- احتياطي مخاطر اثار تطبيق المعيار (٤٧)
الإجمالي

١١- الأرباح المرحلة :-

بلغ رصيد هذا البند في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ ١٨٣٣٧٨١٩٨ جنيه مصري، وبياناتها كالآتي :-

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١
١٩٢٥٨٢٥٠١	١٧٠٩٩٤٣٢٤
-	١٢٣٨٣٨٧٤

- رصيد الأرباح المرحلة في ١/١

بمضاف :-

- المحول إلى الأرباح المرحلة من ارباح عام ٢٠٢١

بخصم :-

- المحول من الأرباح المرحلة إلى دائي التوزيعات (مقابل التوزيعات المعلقة للارباح)

- رصيد الأرباح المرحلة في ١٢/٣١

١٢- القروض والمرابحات :-

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١
١٦٤١١٣٨٧٢٩	٢٢٨١٩٧٧٨٣٥

بيانات

أولاً : القروض

ثانياً : قروض بعقد مشاركة في التمويل وحالة حق - بدون مخاطر

ثالثاً : قروض بدون مخاطر

رابعاً : مرابحات اسلامية

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١
١٨٦٣٦٣٠٤٣٤	٢٤٨١٤٨٦١١٩
٧٤٠١٢٧٥٣٣	٦٩٨٢١٥٠١٥
٧٤٠١٢٧٥٣٣	٦٩٨٢١٥٠١٥
٢٦٠٣٧٥٧٩٦٧	٣١٧٩٧٠١١٣٤

الإجمالي (القروض والمرابحات)

٢٠١٢ - قروض ومراجعات :-
 ابرمت الشركة عدة قروض ومراجعات مع عدد من البنوك المصرية بلغ رصيداها في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ ٢٠١٣٤.١١٣٤ جنية مصري وقضا على بيان بالرصدة هذه القروض :
 ٢٠٢٢/١٢/٣١ ٢٠٢٢/١٢/٣١

٤١٨ ٦٦٢ ١٠٣	٦٩٦ ٦١٢ ٧١٤
٣٠٢ ٣٨ ٧٨٦	٣٩٤ ٥٢٥ ٩٨١
١٩٣ ٧٠٧ ٥٨٤	٢٣٢ ٦١٨ ٥٠٨
١٥٥ ٢٥٩ ٣١٨	٢٢٥ ٩٦٧ ٧٤١
٢٣٨ ٨٥٦ ١٨٨	٢٣٣ ٨٢٧ ٩٠٤
١٠٤ ٦١٣ ٣٠٨	١٣٩ ٦١٢ ٢٣٨
٣١ ٣٥٦ ٢١٤	٧٣ ٧٧١ ٩٨٩
٦٨ ٠٢٦ ٤٧٧	٤٠ ٩٣٦ ٦٢٦
٦ ٤٧٧ ٩٦٥	١٤٤ ٤٢٤ ٠٥٦
٤١ ٧٠١ ٨٨٥	٤٤ ٩٩٧ ١٣٤
٣١ ٢٧٨ ٩٠٧	٢٤ ٣٩٥ ٩٨٢
٢٩ ٤٧٦ ٢٥٩	٢١ ٧٥٤ ٢١٥
١٤ ٥٦٧ ٥١٣	٤ ٦٠٨ ٦٥٣
٥ ١١٦ ٢٢٢	٣ ٩٢٤ ٠٩٤
١ ٦٤١ ١٣٨ ٧٢٩	٢ ٢٨١ ٩٧٧ ٨٣٥

بيانات

- ١٢/٢/١٢ - قروض
- قرض بنك الشركة المصرفية العربية الدولية
 - قرض المصرف المتحد
 - قرض البنك الاهلي المصري
 - قرض بنك الإسكندرية
 - قرض بنك مصر
 - قرض بنك التجاري وفا
 - قرض بنك الإمارات دبي الوطني
 - قرض بنك الاهلي الكويتي مصر (بيربورس سابقا)
 - قرض بنك ابو ظبي التجاري (الاتحاد الوطني سابقا)
 - قرض البنك المصري للتنمية الصادرات
 - قرض بنك عودة
 - قرض بنك ايه بي سي (بنك الوسسة العربية المصرفية)
 - قرض بنك الإسكان والتعمير
 - قرض بنك بلوم مصر

٦١ ٥٦٩ ١٦٤	٧٣ ١٤٨ ٦١٤
٦٨ ٤٤٨ ١٣٤	٥٠ ٠٨٩ ٠٦٢
٣٥ ٠٥٢ ٣٣٧	٣٩ ٣٧١ ٥٠٥
٣٧ ٢٩١ ١٧٠	٢٢ ٩٤١ ٠٠٩
٣ ٥٤٠ ١٢٨	٧٨٤ ٦٨٤
١ ٦٠٤ ٥٣٣	٣٤١ ٤٥٧
٢٠٧ ٥٠٥ ٤٢٦	١٨٦ ٦٧٦ ٣٣١

- ٢٠٢/٢/١٢ - قروض يعقد مشاركة في التمويل وحوالة حق - بدون مخاطر
- قرض بنك الشركة المصرفية العربية الدولية-مشاركة في التمويل وحوالة حق
 - قرض بنك المقاري العربي - مشاركة في التمويل وحوالة حق
 - قرض بنك بلوم- مشاركة في التمويل وحوالة حق
 - قرض بنك عودة-مشاركة في التمويل وحوالة حق
 - قرض بنك الاتحاد الوطني- مصر - مشاركة في التمويل وحوالة حق
 - قرض البنك المصري لتنمية الصادرات- مشاركة في التمويل وحوالة حق

١٤ ٩٨٦ ٢٣٩	١٢ ٨٣١ ٩٥٣
١٤ ٩٨٦ ٢٣٩	١٢ ٨٣١ ٩٥٣

- ٢٠٢/٢/١٢ - قروض بدون مخاطر
- قرض بنك الكويتي الوطني- بدون مخاطر

٤٩ ٩٩٥ ٧٧٨	٣٤ ٤٩١ ٨٢٥
٦٣٤ ٨٤٤ ٤٨٢	٦٠٧ ٦١٤ ٠٧٢
٦٥ ٢٨٧ ٢٧٣	٥٦ ١٠٩ ١١٨
٧٤٠ ١٢٧ ٥٣٣	٦٩٨ ٢١٥ ٠١٥
٢ ٦٠٣ ٧٥٧ ٩٦٧	٣ ١٧٩ ٧٠١ ١٣٤

(٣٧/٢٩)

الإجمالي

٤/٢/١٢ - مراجعات اسلامية

- مراجعات بنك فيصل الاسلامي
- مضاربات بنك فيصل الاسلامي
- مضاربات ومراجعات بنك البركة

٣١/٢٠٢١ - قروض ومراجعات قصيرة الأجل (الجزء المستحق خلال عام) :-
 أبرمت الشركة عدة قروض ومراجعات مع عدد من البنوك المصرية بلغ رصيد الجزء المستحق منها خلال عام في ٣١/١٢/٢٠٢١ مبلغ ١٠٣٦٧٦٢٩٠.٦ جنيه مصري وفيما يلي بيان

٢٠٢١/١٢/٣١

٢٠٢٢/١٢/٣١

١٠٨٨٧١ ١٠١	١٠٢ ١٧١ ١٣١
٩٠ ١٨١ ٥٤٤	٩٥ ٣٧٧ ١٤٢
٢٢ ٩٤٣ ٧٣٧	٣٥٥ ٩٠٧ ٨٠١
٦٢٠ ٤٧ ٨٦٦	٦١ ٦٣٨ ٥٢٩
٣٨ ٢٦٥ ٧٨٦	٤٩ ١٦٢ ٢٠٤
٢٠ ٣٤١ ٢٩٧	٢٥ ٨٥٠ ٩٢٦
٢٧ ٥٣٨ ٤٤٨	٢١ ٩١٠ ٧٧٦
١٤ ٨٤٤ ٤٧٥	١٢ ٣٤٨ ١٩٣
٨ ٢٤٤ ٩٥٥	١١ ٨١٠ ٣٦٣
٧ ٧٦٧ ٤٢٧	٧ ٦٩٥ ١٩٢
٧ ٥٦١ ٨٧٩	٧ ٦٦٨ ١٩٩
٢ ٨٥٦ ٩١٠	٢٣ ٠٥٢ ٦٥٣
١٠ ١١٧ ٨٠٠	٢ ١١٨ ٥٠٧
١ ٢٦٦ ٤٧٣	١ ٢٦٢ ١١٩
٤٢٢ ٧٩٩ ٦٩٨	٧٧٧ ٩٧٣ ٧٣٥

بيان

١٢/٣/٢٠٢١ - قروض

قرض بنك مصر	قرض بنك مصر
قرض المصرف المتحد	قرض الشركة المصرية العربية الدولية
قرض بنك الإسكندرية	قرض بنك الإسكندرية
قرض البنك الاهلي المصري	قرض بنك التجاري وفا
قرض بنك الإمارات دبي الوطني	قرض بنك الاهلي الكويتي مصر (بيروت سابقا)
قرض البنك المصري لتنمية الصادرات	قرض البنك المصري لتنمية الصادرات
قرض بنك عودة	قرض بنك عودة
قرض بنك الإسكان والتعمير	قرض بنك الإسكان والتعمير
قرض بنك بلوم مصر	قرض بنك بلوم مصر

٢/٣/١٢ - قروض يعقد مشاركة في التمويل وحوالة حق بدون مخاطر

٢٩ ٢١٤ ٤٩٠	٣٩ ٣٧١ ٥٠٥
١٦ ٧٨١ ١٤٩	١٦ ٥٠٠ ٠٧٥
١٨ ٧٤٢ ٦٧٠	٢٠ ٢٧١ ٩٥٩
١٥ ١٦١ ٥٢٦	٩ ٥٠٨ ٦٢٣
٣ ٥٤٠ ١٢٨	٧ ٦٩ ٦٢٧
١ ٢٦٦ ٧٠٢	٣ ٤١ ٤٥٧
٨٤ ٧٠٦ ٦٦٥	٨٦ ٧٦٣ ٢٤٦

٣/٣/١٢ - قروض بدون مخاطر
 قرض بنك الكويتي - الوطني - بدون مخاطر

٤/٣/١٢ - مراجعات اسلامية

١٥٧ ٢٣٤ ٤٦٦	١٥٦ ٣٨٦ ٢٢٧
١٢ ٠٥٤ ٤٩٣	١٣ ٢٤٥ ٤٦٥
١٦٩ ٢٨٨ ٩٥٩	١٦٩ ٦٣١ ٦٩٢
٦٧٨ ٩٤٩ ٦٠٧	١٠٣٦ ٧٦٢ ٩٠٦

(٣٧/٣٠)

الإجمالي

أولا : القروض

- قروض بنك الشركة المصرفية العربية الدولية
مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الأيجارات وفي التأمين وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل بالإضافة إلي إصدار سندات اذنية لصالح البنك بقيمة أصل التسهيلات الائتمانية مع ايداع شيكات الايجارات طرف البنك .
- قرض البنك الأهلي المصري
مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الايجارات مع اصدار وثيقة التأمين على الأصل الممول لصالح البنك للعقود اكثر من عشرة مليون جنيه والتوقيع على سند اذني بقيمة التسهيل الائتماني.
- قرض بنك مصر
مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الايجارات وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل مع التوقيع على سند اذني لكل قرض على حده.
- قرض بنك الإسكندرية
مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الايجارات وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل بالإضافة إلي إصدار سند اذني بقيمة التسهيل الائتماني مع ايداع شيكات الايجارات طرف البنك.
- قرض البنك الأهلي الكويتي (بيريوس مصر)
مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الايجارات وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل بالإضافة إلي إصدار سند اذني بقيمة التسهيل الائتماني وايداع شيكات الايجارات طرف البنك.
- قرض بنك المؤسسة العربية المصرفية
مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الايجارات وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل بالإضافة إلي إصدار سند اذني بقيمة التسهيل الائتماني مع ايداع شيكات الايجارات طرف البنك.
- قرض المصرف المتحد
مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الايجارات وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل بالإضافة إلي إصدار سند اذني بقيمة التسهيل الائتماني مع ايداع شيكات الايجارات طرف البنك.
- قرض بنك عودة
مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الايجارات وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل بالإضافة إلي إصدار سند اذني بقيمة التسهيل الائتماني .
- قرض البنك المصري لتنمية الصادرات
مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الايجارات وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل بالإضافة إلي إصدار سند اذني بقيمة التسهيل الائتماني.
- قرض بنك التعمير والسكان
مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الايجارات وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل بالإضافة إلي إصدار سند اذني بقيمة التسهيل الائتماني مع ايداع شيكات الايجارات طرف البنك.
- قرض بنك ابو ظبي التجاري (الاتحاد الوطني سابقا)
مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الايجارات وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل بالإضافة إلي إصدار سند اذني بقيمة التسهيل الائتماني مع ايداع شيكات الايجارات طرف البنك.
- قرض بنك بلوم مصر
مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الايجارات وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل مع اصدار سند اذني بقيمة التسهيل الائتماني.
- قرض بنك التجاري وفا
مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الايجارات وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل مع اصدار سند اذني بقيمة التسهيل الائتماني وايداع شيكات الايجارات طرف البنك.
- قرض بنك الإمارات دبي الوطني
مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي والمتمثلة في حصتها في الايجارات وكذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الأصل مع اصدار سند اذني بقيمة التسهيل الائتماني وايداع شيكات الايجارات طرف البنك واصدار وثيقة التأمين على القرض الممول لصالح البنك للعقود فوق عشرة مليون جنيه.

ثانياً : قروض بعقد مشاركة في التمويل وحوالة حق بدون مخاطر

- قرض بنك الشركة المصرفية العربية الدولية
يتحمل البنك منفرداً مسؤولية عدم السداد من قبل العميل وتتحصر مسؤولية الشركة في دور وكيل الضمانات ومحصل ومورد الأقساط / الإيجارات بمبلغ التمويل المقدم.
- قرض بلوم مصر
يتحمل البنك منفرداً مسؤولية عدم السداد من قبل العميل وتتحصر مسؤولية الشركة في دور وكيل الضمانات ومحصل ومورد الأقساط / الإيجارات بمبلغ التمويل المقدم.
- قرض بنك عودة
يتحمل البنك منفرداً مسؤولية عدم السداد من قبل العميل وتتحصر مسؤولية الشركة في دور وكيل الضمانات ومحصل ومورد الأقساط / الإيجارات بمبلغ التمويل المقدم.
- قرض بنك الاتحاد الوطني
يتحمل البنك منفرداً مسؤولية عدم السداد من قبل العميل وتتحصر مسؤولية الشركة في دور وكيل الضمانات ومحصل ومورد الأقساط / الإيجارات بمبلغ التمويل المقدم.
- قرض البنك المصري لتنمية الصادرات
يتحمل البنك منفرداً مسؤولية عدم السداد من قبل العميل وتتحصر مسؤولية الشركة في دور وكيل الضمانات ومحصل ومورد الأقساط / الإيجارات بمبلغ التمويل المقدم.
- قرض بنك العقاري العربي
يتحمل البنك منفرداً مسؤولية عدم السداد من قبل العميل وتتحصر مسؤولية الشركة في دور وكيل الضمانات ومحصل ومورد الأقساط / الإيجارات بمبلغ التمويل المقدم.

ثالثاً : قروض بدون مخاطر

- قرض بنك الكويت الوطني - مصر
قرض لتمويل عقد تأجير تمويلي لأحد الأصول المملوكة للبنك والتي تم بيعها للشركة مع إعادة التأجير عن طريق هذا القرض بحيث يقتضي جميع الإلتزامات المترتبة علي هذا القرض في حالة سداد عقد التأجير التمويلي وفي حالة إخلال البنك بأي من الإلتزامات المنصوص عليها في عقد التأجير التمويلي فإن إلتزامات الشركة تجاه البنك تنقضي كاملة.

رابعاً : مرابحات ومضاربات إسلامية

- بنك فيصل الإسلامي مرابحات
مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي و المتمثلة في حصتها في الإيجارات و في التأمين و كذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الاصل بالاضافة الى اصدار سندات اذنية لصالح البنك بقيمة المرابحة وفوائدها.
- بنك فيصل الإسلامي مضاربات
مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي و المتمثلة في حصتها في الإيجارات و في التأمين و كذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الاصل.
- بنك البركة - مصر
مقابل تنازل الشركة عن جميع حقوقها في عقود التأجير التمويلي و المتمثلة في حصتها في الإيجارات و في التأمين و كذلك حصتها في التعويض في حالة هلاك الاصل بالاضافة الى اصدار سندات اذنية لصالح البنك بقيمة المرابحة وفوائدها.

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١
١٨١٩٨٩٩	١٢٥١٨٨٠
٩٧٤٧٣٥	٥٧٩٤٥٤
٢٧٩٤٦٣٤	١٨٣١٣٣٤

٢٠٢٢/١٢/٣١. في جنيه مصري، ٣١٣٦٨٢ تمويلًا ١٨٣١٣٣٤

الرصيد في	تحويل بين المخصصات	مخصصات انتفى الغرض منها خلال العام	المكون خلال العام	الرصيد في
٢٠٢٢/١٢/٣١				٢٠٢٢/١/١
٩٠٠٠٠٠٠٠	-	-	-	٩٠٠٠٠٠٠٠
٩٠٠٠٠٠٠٠	-	-	-	٩٠٠٠٠٠٠٠

١١/١٤ - بلغ رصيد هذا البند في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ ٩٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري، وبياناتها كالتالي :-

١١/١٤ - مخصصات المطالبات المحتملة الإجمالي

الرصيد في	المستخدم خلال العام	مخصصات انتفى الغرض منها خلال العام	المحول من احتياطي مخاطر ائثر تطبيق معيار ٤٧	المكون خلال العام	الرصيد في
٢٠٢٢/١٢/٣١					٢٠٢٢/١/١
١١٩٥٨٩٦٩١	(٦٣٥٦٧٢٧٧)	-	-	٦٠٢٧٦٣١٩	١٢٢٨٧٧٦٤٩
٢٢٧٢٧٩	-	-	-	٥٨٦٠١	١٦٨٦٧٨
٩٦١٧	-	(٢٨٤٤)	-	-	١٢٤٦١
٦٩٩	-	(٢٨٢٩٦٠)	-	-	٨٣٦٥٩
١١٩٨٢٧٢٨٦	(٦٣٥٦٧٢٧٧)	(٨٥٨٠٤)	-	٦٠٣٣٧٩٢٠	١٢٣١٤٢٤٤٧

٧/١٤ - مبلغ رصيد هذا البند في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ ١١٩٨٢٧٢٨٦ جنيه مصري، وبياناتها كالتالي :-

- الخسائر الائتمانية المتوقعة - صلاء تأخير تمويلي
- المدينون والأرصدة المدينة الأخرى (إيضاح رقم (٤/٨))
- ارصدة البنوك حسابات جارية (إيضاح رقم (٤/٩))
- ارصدة البنوك ودائع لأجل (إيضاح رقم (٥/٩))

وفقا لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٠١٨ لسنة ١٩١ تم حساب المخصص العام بنسبة ١% على صافي القيمة الاستثمارية للمحفظة المشكوك في تحصيلها وفقا لمعدلات التأخير في التحصيل بمبلغ ١٩٩٧٠٠٣٧ جنيه مصري، ليصبح إجمالي رصيد المخصصات في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٥٧٨٠٣٧٤٧ جنيه مصري، مع العلم بأنه تم التأخير بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على القوائم المالية وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأوامر المالية.

٢/١٤ - مخصصات وفقا لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٩١ لسنة ٢٠١٨ :-

الرصيد في	المستخدم خلال العام	مخصصات انتفى الغرض منها خلال العام	المكون خلال العام	الرصيد في
٢٠٢٢/١٢/٣١				٢٠٢٢/١/١
٣٧٨٣٧١٠	-	-	٨٠٢٩٨٣٣	٢٩٨٠٣٨٧٧
١٩٩٧٠٠٣٧	(٦٣٥٦٧٢٧٨)	(١٩٦٩٩٦٤)	-	٨٥٥٠٧٢٧٩
٥٧٨٠٣٧٤٧	(٦٣٥٦٧٢٧٨)	(١٩٦٩٩٦٤)	٨٠٢٩٨٣٣	١١٥٣١١١٥٦

بيان

- مخصص العام بنسبة ١% على صافي القيمة الاستثمارية للمحفظة الإجمالي
- مخصص على الأرصدة المشكوك في تحصيلها الإجمالي

١٥- دائنون وأرصدة دائنة أخرى :
بلغ رصيد هذا البند في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ ١١٦٩٨٢٦٧٥ جنيهه مصري، وبياناتها كالتالي :-

بيان

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١
٤٣ ٩٦٢ ٨٩٧	٤١ ٧١٣ ٤٥٦
٢٠ ٦٣٢ ٤٠٠	٢٢ ٩٨١ ٠١٩
-	١٩ ٣٥٥ ٠٧٥
٧ ٧٢٨ ٥٨٦	١٣ ٨٩٣ ١٥١
٤ ٦٠٧ ١٤٢	٥ ٤٦٦ ٢٤٦
٣ ٣٠٢ ٠٥٧	٩ ٢٦٢ ٥١٤
٢ ٤١٦ ٩٠٤	٣ ٠٥٩ ٩٩٠
٤٦٥ ١٤٧	٨٥٢ ٦٢٨
١٨٢ ٠٣٥	١٨٢ ٠٣٥
٣٠٧ ٣٣٢	٢١٦ ٥٦١
٨٣ ٦٠٤ ٥٠٠	١١٦ ٩٨٢ ٦٧٥

- ١/١٥ - دائنو - تأجير تمويلي
- ٢/١٥ - مكافآت ترك الخدمة
- ٣/١٥ - التزامات ضريبية مؤجلة
- ٤/١٥ - فوائد مدينة مستحقة
- ٥/١٥ - إيجارات محصلة مقدما
- ٦/١٥ - دائنون متنوعون
- ٧/١٥ - مصروفات مستحقة
- ٨/١٥ - مصلحة الضرائب
- ٩/١٥ - تأمين ضمان أعمال
- ١٠/١٥ - هيئة التأمينات الاجتماعية

الإجمالي

١٦- ضريبة الدخل الجارية :

بيان

عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٢
١١٠ ٦٨٢ ٤٢٥	١٣٦ ٩٨٨ ٥٣٢ (أ)
%٢٢,٥٠	%٢٢,٥٠
٢٤ ٩٠٣ ٥٤٦	٣٠ ٨٢٢ ٤٢٠
٣٠١ ٩٢٤	٣٠٧ ٧٩٧
(٥٠٦ ٠٠٣)	(٨٦ ١٠٨ ٣٦٠)
(٧٣٠ ٤٩١)	(٤٨٨ ٣٣٥)
١٦ ٨٦٠ ٣١٨	٧١ ١٦٩ ٢٥٨
١٥ ٩٢٥ ٧٤٨	(١٥ ١١٩ ٦٤٠)
١٢٦ ٦٠٨ ١٧٣	١٢١ ٨٦٨ ٨٩٢
٢٨ ٤٨٦ ٨٣٩	٢٧ ٤٢٠ ٥٠١ (ب)
%٢٥,٧٤	%٢٠,٠٢ (أ ÷ ب)

- صافي أرباح العام - قبل الضرائب
- سعر الضريبة
- الضريبة على الدخل على أساس سعر الضريبة
- يضاف (يخصم) :
- فروق الأهلاك
- إيرادات غير معتمدة ضريبيا
- مصروفات معتمدة ضريبيا وغير ظاهرة بقائمة الدخل
- مصروفات غير معتمدة ضريبيا
- الربح الخاضع للضريبة
- ضريبة الدخل الجارية (قائمة الدخل)
- سعر الضريبة الفعلي

١٧- المصروفات العمومية والإدارية :
بلغ رصيد هذا البند في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ ٥٧٠٨٤٦٦٥ جنيهه مصري، وبياناتها كالتالي :-

بيان

عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٢
٣٠ ٣٨٣ ٥٩٣	٣٣ ٢٧٣ ٧٧٠
١ ١٠٠ ٠١٣	١ ٢٣٧ ٣٠٦
٢١ ٣٤١ ٨٧٦	٢٢ ٥٧٣ ٥٨٩
٥٢ ٨٢٥ ٤٨٢	٥٧ ٠٨٤ ٦٦٥

- ١/١٧ - أجور ومرتببات ومكافآت وتكاليف معارين
 - ٢/١٧ - حصة الشركة في التأمينات
 - ٣/١٧ - مصروفات عمومية وإدارية متنوعة
- الإجمالي

بلغ نصيب السهم الأساسي من صافي أرباح الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ ٣,٢٧ جنية مصرى، وفقاً للآتى :

عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٢
٨٢ ١٩٥ ٥٨٦	٩٠ ٢١٢ ٩٥٦
(٩ ٨٦٠ ٨٦٣)	(٩ ٠٢١ ٢٩٦)
(٥ ٨٢٠ ٤٣١)	(٦ ٦٦٨ ١٠١)
٦٦ ٥١٤ ٢٩٢	٧٤ ٥٢٣ ٥٥٩
٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠
٣,٣٣	٣,٧٣

بيان

- صافي ربح العام - بعد الضرائب (جنيه مصرى)

يخصم:

- نصيب العاملين فى الأرباح

- مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

صافي أرباح العام بعد خصم نصيب العاملين ومكافآت مجلس الإدارة

- المتوسط المرجح لعدد الأسهم - (سهم)

- نصيب السهم الأساسي من صافي أرباح العام - بعد الضرائب

(بعد خصم نصيب العاملين ومكافآت مجلس الإدارة - (جنيه مصرى / سهم))

١٩- الالتزامات العرضية:

تتمثل الالتزامات العرضية فى قيمة الفوائد المستحقة على التزامات التأجير التمويلى عن الفترة من ٢٠٢٣/١/١ حتى نهاية فترة التأجير، والبالغ قيمتها ٥٠٤٢٠٥ جنيه مصرى.

٢٠- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها:

تتمثل الأدوات المالية للشركة فى الأصول المالية (أرصدة النقدية بالصندوق والبنوك وأرصدة المدينين والأرصدة المدينة الأخرى) وكذلك الالتزامات المالية والتي تشمل (أرصدة الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى والأرصدة المستحقة للبنوك).

١/٢٠- خطر الائتمان:

تعتبر أرصدة العملاء والتعهدات من الغير من الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان المتمثل فى عدم قدرة تلك الأطراف على سداد جزء أو كل المستحق عليهم أو الوفاء بالتعهدات فى تواريخ الإستحقاق، وتقوم الشركة باتباع الإجراءات التالية بما يؤدي إلى خفض الخطر الائتماني إلى الحد الأدنى:-

- ١- يتولى فريق من المتخصصين الحاصلين على دورات تدريبية مكثفة فى تقييم المخاطر الائتمانية إعداد الدراسات الائتمانية قبل المنح وتحديد الحدود الائتمانية والشروط المناسبة مع الاستعانة فى ذلك بتقارير الاستعلامات، ويشمل الاستعلام كل من سمعه العميل وظروف السوق
- ٢- تخضع هذ الدراسات للمراجعة قبل عرضها للموافقة.
- ٣- تتابع الشركة مدى استخدام الأصول المؤجرة فى الأغراض المخصصة لها وفقاً للتعاقد وإستيفاء الضمانات والشروط والمستندات المتعلقة بها.
- ٤- تراعى الإدارة توزيع المحفظة على القطاعات الاقتصادية المختلفة توزيعاً للمخاطر.
- ٥- تتولى الإدارة التحقق من جودة محفظة الائتمان بمراجعة مدى انتظام حسابات العملاء والتعهدات من الغير بصفة دورية لاكتشاف زيادة المخاطر فى مرحلة مبكرة واقتراح الحلول والإجراءات المناسبة وتقدير المخصصات اللازمة.

٢/٢٠- خطر السيولة:

يتمثل خطر السيولة فى عدم قدرة الشركة على سداد إلتزاماتها المالية عند استحقاقها، وتتمثل سياسة إدارة السيولة بالشركة فى التأكد من توافر سيولة كافية بصورة دائمة للوفاء بالإلتزامات عند استحقاقها بأكبر قدر ممكن، وذلك فى ظل الظروف العادية والغير العادية ودون تكبد خسائر غير مقبولة أو الحاق خسائر بسمعة الشركة. وتعتمد الشركة فى ذلك على حيازتها لقدر كافي من النقدية للوفاء بالمصروفات العمومية ويستثنى من ذلك التأثير المحتمل للظروف غير العادية التي لا يمكن التنبؤ بها بشكل معقول مثل الكوارث الطبيعية. اضافة إلى ذلك تقوم الشركة بالحفاظ على التسهيل الائتماني الممنوح لها من البنوك.

٣/٢٠- خطر السوق:

يتمثل خطر السوق فى التغيرات فى الأسعار، وتنشأ من التغيير فى أسعار الصرف والفوائد واسعار الأوراق المالية التي قد تؤثر على إيرادات الشركة وتكلفة احتفاظها بالأدوات المالية - إن وجدت.

٤/٢٠- خطر أسعار الصرف:

يتمثل هذا الخطر فى التقلبات فى قيمة الأدوات المالية نتيجة التغيرات فى اسعار صرف العملات الاجنبية وذلك للأصول والإلتزامات المالية بالعملات الاجنبية، ويعتبر هذا الخطر مقبول نظراً لقيام الشركة بمقابلة التزاماتها بالعملات الاجنبية بأصولها بذات العملات.

يتمثل خطر الزوائد في تغير سعر الفائدة علي القروض والتسييلات الائتمانية التي تحصل عليها الشركة من البنوك، وتقوم الشركة بعدة إجراءات من شأنها خفض اثار هذا الخطر إلي الحد الأدنى ومن أهمها:-

- 1- الاسترشاد بأسعار الخصم للعمليات المختلفة عند تحديد اسعار العائد، وكذا أسعار العائد بين البنوك وبعضها البعض.
- 2- مراقبة توافق استحقاقات الأصول والالتزامات المالية مع اسعار العوائد المرتبطة بها.
- 3- القيام بدراسة مسبقة للربحية المتوقعة من اية علاقة ائتمانية جديدة اخذاً في الاعتبار اسعار العائد المقترح وذلك قبل ابرام اية عقود جديدة وذلك لضمان تحقيق عائد مناسب.
- 4- القيام بمراجعة الربحية المحققة من كل علاقة ائتمانية بصفة مستقلة اخذاً في الاعتبار تكلفة الاموال وذلك لضمان الاستمرار في تحقيق عائد مناسب.

٦/٢٠- إدارة رأس المال :

تهدف إدارة الشركة من إدارة رأس المال إلي الحفاظ علي قدرة الشركة علي الاستمرار في مزاولة نشاطها كشركة ناجحة في مجال التأجير التمويلي بما يحقق عائد للمساهمين، وتقديم المنافع لأصحاب المصالح الأخرى التي تستخدم التوائم المالية، وتوفير والحفاظ علي أفضل هيكل لرأس المال بغرض تخفيض تكلفة رأس المال. تقوم إدارة الشركة بمراقبة هيكل رأس المال باستخدام نسبة صافي الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى إلي إجمالي التمويل.

- ويتمثل رصيد الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى والبالغ قيمتها ١١٨١٧٤٥٥٣٦ جنيه مصري، في جملة الإلتزامات المتداولة وقيمتها ١١٩٠٧٤٥٥٣٦ جنيه مصري، مستبعداً منها رصيد المخصصات وقيمتها ٩٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري.

- ويتمثل صافي الدائنين التجاريين والأرصدة الدائنة الأخرى في جملة كل من رصيد الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى، والإلتزامات طويلة الأجل، وذلك بعد إستبعاد رصيد النقدية وما في حكمها.

وفيما يلي نسبة صافي الدائنين إلي إجمالي التمويل في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ :-

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١	
٧٩٢٠١٥٦٨١	١١٨١٧٤٥٥٣٦	الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى
١٩٢٦٦٢٨٢٥٩	٢١٤٤١٩٠١٠٨	التزامات طويلة الأجل
(٨٢١٢٧٥٢٦)	(٥١٩٢٥٧٠٩)	يخصم : النقدية وما في حكمها (بالصافي)
٢٦٣٦٥١٦٤١٤	٣٢٧٤٠٠٩٩٣٥	صافي الدائنون التجاريين والأرصدة الدائنة الأخرى
٧٠١٣٨٢٨٢١	٧٢٥٩١٤٤٨٣	حقوق الملكية
٣٣٣٧٨٩٩٢٣٥	٣٩٩٩٩٢٤٤١٨	إجمالي التمويل
%٧٩	%٨٢	نسبة صافي الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى إلي إجمالي التمويل

٧/٢٠- الرافعة المالية :

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١	البيان
جنيه مصرى	جنيه مصرى	القاعدة الرأسمالية
٧٠١٣٨٢٨٢١	٧٢٥٩١٤٤٨٣	حقوق الملكية
٢٩٨٠٣٨٧٧	٣٧٨٣٢٧١٠	المخصص العام لأرصدة التمويل المنتظمة
٧٣١١٨٦٦٩٨	٧٦٣٧٤٨١٩٣	إجمالي التمويل الذاتي
٢٦٠٣٧٥٧٩٦٧	٣١٧٩٧٠١١٣٤	إجمالي القروض والمراجحات (إيضاح رقم ١٣)
(٢٢٢٤٩١٧٠٥)	(١٩٩٥٠٨٢٨٤)	يخصم : قروض بدون مخاطر
٢٣٨١٢٦٦٢٦٢	٢٩٨٠١٩٢٨٥٠	إجمالي القروض والتمويلات "مع حق الرجوع" Risky
٣,٢٦	٣,٩٠	نسبة رصيد القروض والتمويلات التي حصلت عليها الشركة / القاعدة الرأسمالية (إجمالي التمويل الذاتي)

٢١- الموقف الضريبي :

١٢/٢١- ضريبة شركات الأموال :
 - الشركة منتظمة في تقديم الإقرارات الضريبية وسداد الضريبة المستحقة من واقع تلك الإقرارات في المواعيد القانونية وفقاً للقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته.
 - السنوات من تاريخ تأسيس الشركة وحتى عام ٢٠١٢ : تم فحص سنوات من بداية النشاط وحتى عام ٢٠١٢، وتم سداد كافة الفروق الضريبية عن تلك السنوات.
 - السنوات من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧ : تم الفحص وتم صدور مطالبة بالفروق الضريبية وتم الطعن عليها في المواعيد القانونية وتم إحالة الملف للجنة الداخلية المختصة، وتم صدور قرار اللجنة الداخلية المختصة، وتم إنهاء الخلاف عن هذه السنوات بالموافقة على نتيجة قرار اللجنة الصادر، وتم الربط وسداد اصل الضريبة المستحقة - طبقاً لقانون ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ - وجارى استصدار تسوية نهائية.
 - السنوات من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١ : تم اخطار الشركة بنموذج (٤) فحص، وجارى تجهيز البيانات والتحليلات والمستندات اللازمة للفحص.

٢٢/٢١- ضريبة المرتبات :

- الشركة منتظمة في استقطاع الضريبة من العاملين وفقاً لاحكام القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته، وسداد الضريبة المستحقة شهرياً من واقع كشوف المرتبات في المواعيد القانونية
 - السنوات من ١٩٩٧ إلى ٢٠١٢ : تم الفحص والربط.
 - السنوات من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٩ : تم الفحص وتم ربط وسداد اصل الضريبة المستحقة - طبقاً لقانون ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ - وجارى استصدار تسوية نهائية.
 - السنوات من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢١ : تم اخطار الشركة بنموذج (٤) فحص، وجارى تجهيز البيانات والتحليلات والمستندات اللازمة للفحص.

٢٣/٢١- ضريبة الدمغة :

الشركة منتظمة في توريد ضريبة الدمغة الشهرية عن طبيعة نشاط الشركة وفقاً لاحكام قانون ضريبة الدمغة رقم (١١١) لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته في المواعيد القانونية.
 - السنوات من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢ : تم الفحص والربط والسداد.
 - السنوات من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦ : تم إخطار الشركة بنموذج (٤) فحص، ونموذج (٣/٤) فحص عن تلك السنوات، وسوف يتم الفحص فور قيام الشركة بتجهيز المستندات والبيانات والتحليلات اللازمة للفحص.
 - السنوات من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٢٠ : تم إخطار الشركة بنموذج (١٩) ضريبة دمغة تقديرية وتم الطعن عليها في الميعاد القانونى وجارى استصدار قرار بإعادة الفحص المستندى.

٢٤/٢١- ضريبة القيمة المضافة : الشركة غير خاضعة لاحكام قانون القيمة المضافة.

٢٥/٢١- الضرائب العقارية : تم إخطار الشركة بمطالبات الضرائب العقارية المسحقة على بعض العقارات المملوكة للشركة والممتثلة كمقرات إدارية وقامت الشركة بالسداد.

٢٢- التأمينات الاجتماعية :

الشركة ملتزمة باستقطاع نصيب العاملين في التأمينات الاجتماعية، ويتم سدادها بالإضافة إلى نصيب الشركة في التأمينات الاجتماعية، في المواعيد القانونية، ولاتوجد اى متأخرات.

٢٣- المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة :

١/٢٣- تتعامل الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة وفقاً لنفس الأسس التي يتم التعامل بها مع الغير.
٢/٢٣- تمت خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ العديد من المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وتمثل أهم هذه المعاملات في الاتي :

- أصول ثابتة موجزة ومبتاعة.
- قروض قصيرة وطويلة الاجل وتسهيلات ائتمانية جارية ومرابحات اسلامية حصلت عليها الشركة من عدة بنوك لها مساهمات في رأس مال الشركة .

٢٤- الادعوى القضائية :

الرصيد في	الرصيد في	طبيعة الرصيد	طبيعة التعامل	طبيعة العلاقة	بيان
٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٢/١/١	مدين	علاء تاجير تمولي	مساهم	بالم هيز (مخاطر)
١٢٠٥٤٧٣١٠	١٩٦٦٠٦٦٦	مدين	علاء تاجير تمولي	مساهم	بنك الشركة المصرفية العربية الربية
٢٩٦٦١٢٧١٥	٤١٨٦٦٢١٠٣	دائن	قروض مخاطر	مساهم	بنك الشركة المصرفية العربية الربية
٧٣١٤٨٦١٤	٦١٥٦٩١٦٤	دائن	قروض بدون مخاطر	مساهم	بنك الشركة المصرفية العربية الربية
٢٤٢١٠٥٨٩٧	١٧٤٨٤٠٢٦٠	دائن	قروض مرابحات و مشاركات (مخاطر)	مساهم	بنك فيصل الإسلامي

٢٥- الأرباح الهائلة :
تمتعت جمهورية مصر العربية منذ النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٠ لرياء نتيجة ظهور فيروس كورونا ١٩، وهو الأمر الذي كانت له انعكاسات على العمل والنشاط الاقتصادي في كافة قطاعات الدولة، إلا أن الإدارة تبذل قصارى جهدها لمعالجة كافة الإجراءات الاحترازية حفاظاً على صحة العاملين بها من جهة، والحفاظ على قدرتها الانتاجية والتشغيلية على ذات المستوى المعتاد من جهة أخرى.

٢٦- ارزاق المقارنة :
تم تويرب ارقم المقارنة في التوائم المالية بما يتفق والتويرب الخاص بالسنة المالية الحالية.
٢٧- ارزاق المقارنة :
٢٨- ارزاق المقارنة :
٢٩- ارزاق المقارنة :
٣٠- ارزاق المقارنة :
٣١- ارزاق المقارنة :
٣٢- ارزاق المقارنة :
٣٣- ارزاق المقارنة :
٣٤- ارزاق المقارنة :
٣٥- ارزاق المقارنة :
٣٦- ارزاق المقارنة :
٣٧- ارزاق المقارنة :
٣٨- ارزاق المقارنة :
٣٩- ارزاق المقارنة :
٤٠- ارزاق المقارنة :
٤١- ارزاق المقارنة :
٤٢- ارزاق المقارنة :
٤٣- ارزاق المقارنة :
٤٤- ارزاق المقارنة :
٤٥- ارزاق المقارنة :
٤٦- ارزاق المقارنة :
٤٧- ارزاق المقارنة :
٤٨- ارزاق المقارنة :
٤٩- ارزاق المقارنة :
٥٠- ارزاق المقارنة :
٥١- ارزاق المقارنة :
٥٢- ارزاق المقارنة :
٥٣- ارزاق المقارنة :
٥٤- ارزاق المقارنة :
٥٥- ارزاق المقارنة :
٥٦- ارزاق المقارنة :
٥٧- ارزاق المقارنة :
٥٨- ارزاق المقارنة :
٥٩- ارزاق المقارنة :
٦٠- ارزاق المقارنة :
٦١- ارزاق المقارنة :
٦٢- ارزاق المقارنة :
٦٣- ارزاق المقارنة :
٦٤- ارزاق المقارنة :
٦٥- ارزاق المقارنة :
٦٦- ارزاق المقارنة :
٦٧- ارزاق المقارنة :
٦٨- ارزاق المقارنة :
٦٩- ارزاق المقارنة :
٧٠- ارزاق المقارنة :
٧١- ارزاق المقارنة :
٧٢- ارزاق المقارنة :
٧٣- ارزاق المقارنة :
٧٤- ارزاق المقارنة :
٧٥- ارزاق المقارنة :
٧٦- ارزاق المقارنة :
٧٧- ارزاق المقارنة :
٧٨- ارزاق المقارنة :
٧٩- ارزاق المقارنة :
٨٠- ارزاق المقارنة :
٨١- ارزاق المقارنة :
٨٢- ارزاق المقارنة :
٨٣- ارزاق المقارنة :
٨٤- ارزاق المقارنة :
٨٥- ارزاق المقارنة :
٨٦- ارزاق المقارنة :
٨٧- ارزاق المقارنة :
٨٨- ارزاق المقارنة :
٨٩- ارزاق المقارنة :
٩٠- ارزاق المقارنة :
٩١- ارزاق المقارنة :
٩٢- ارزاق المقارنة :
٩٣- ارزاق المقارنة :
٩٤- ارزاق المقارنة :
٩٥- ارزاق المقارنة :
٩٦- ارزاق المقارنة :
٩٧- ارزاق المقارنة :
٩٨- ارزاق المقارنة :
٩٩- ارزاق المقارنة :
١٠٠- ارزاق المقارنة :